المحددات الاجتماعية والثقافية المرتبطة ببرامج التنمية الريفية ومعوقاتها دراسة ميدانية لتصورات الريفيين حول (برنامج حياة كريمة)

إعداد

د. فدى فؤاد عبد الفتاح سالم

مدرس علم الاجتماع - قسم العلوم التأسيسية

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية - بنها

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٢/٢٥م

تاريخ القبول: ٥ /٢ /٢٠٢٢م

ملخص:

استهدف البحث الراهن الوقوف على المحددات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية، وكذا تحديد المعوقات التي تعوق برامج التنمية الريفية والخاصة بتلك المحددات وطبق البحث على عينة قوامها ٣١١ مفردة من أرباب الأسر المقيمين بقرية الأصلاب التابعة لمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة، في الفترة من ١٥/٥/ ٢٠٢١ حتى ١٥/١١/٢٠٢١، وأشارت نتائج البحث إلى وجود مجموعة من المحددات الاجتماعية والثقافية الخاصة بالتنمية الريفية والمتمثلة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية، حيث جاءت المؤشرات الاقتصادية في المرتبة الأولى لتلك المحددات ومن أهمها انخفاض المستوى الاقتصادي للغالبية العظمى من الأسر فضلاً عن البطالة وقلة فرص العمل بين الشباب في القرية بينما جاء في الترتيب الأعلى بالنسبة للمحددات الثقافية مستوى الولاء للمجتمع وكذا المشاركة في الفاعليات الثقافية، ومن بين معوقات التنمية الريفية في القرية محل الدراسة جاء في الترتيب الأول انتشار القمامة والمخلفات بشكل كبير في إنحاء القرية، يليها ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبصفة تشير النتائج العامة للبحث إلى أن المبحوثين يؤيدون مشروع تطوير الريف المصري ضمن مبادرة حياة كريمة التي تتبناه الدولة.

الكلمات المفتاحية: المحددات الاجتماعية – المحددات الثقافية – التنمية الريفية – المعوقات – القرية.

Abstract:

The current research aimed at identifying the social and cultural determinants associated with rural development, as well as identifying the obstacles that hinder rural development programs and those specific to those determinants. Until 15\5\ 2021 - 15/11/ 2021, and the results of the research indicated the existence of a set of social and cultural determinants of rural development, represented in social, economic, urban and environmental indicators, where the economic indicators came in the first place for those determinants, the most important of which is the low economic level of the vast majority of families as well as unemployment and lack of Employment opportunities among the youth in the village, while the level of loyalty to the community as well as participation in cultural activities came in the highest order in relation to cultural factors, and among the obstacles to rural development in the village under study came in the first place the spread of garbage and waste widely throughout the village, followed by the rise in commodity prices and services, and in a manner that the general results of the research indicate that the respondents support the development project The Egyptian countryside is part of a decent life initiative adopted by the state.

المقدِّمة:

حظى الريف المصري باهتمام رئاسي منذ عام ٢٠١٩ عندما تم تدشين المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وهي مبادرة أطلقتها القيادة السياسية، هدفها تحقيق العدالة المكانية، وهو هدف من الأهداف الرئيسة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتُمثل هذه المبادرة نموذجًا للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تتمثل في الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في وزارات التضامن الاجتماعي والتخطيط والتنمية الاقتصادية والقوى العاملة والتنمية المحلية والمالية، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وغيرها من المؤسسات الحكومية، كما يشارك فيها عدد من الجمعيات الأهلية، فضلاً عن القطاع المصرفي وبيت الزكاة والصدقات المصري وبعض الجامعات الخاصة.

وتتحدد أهداف المبادرة في أربعة أهداف استراتيجية، وهي، بناء الإنسان، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجا، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، كانت أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف الأول، وهو القضاء على الفقر بكل صورة وفى كل مكان، والهدف العاشر الخاص بالحد من التفاوت داخل البلدان وفيما بينها هي الأهداف الملهمة للمبادرة، ومع ذلك فقد تماست كل تدخلات المبادرة مع مجمل أهداف التنمية المستدامة، وربما قيمة هذه المبادرة هي قيامها بتصميم تدخلات قصدية لتحقيق أهداف محددة في المناطق الأكثر احتياجا، ولهذا السبب تم إعداد صيغة تمويلية لتوزيع الاستثمارات على القرى المستهدفة تأخذ في الاعتبار متغيرين أساسيين: وهما عدد السكان ومعدل الفقر في كل قرية بغية الوصول إلى سقف تمويلي استرشادي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولويات التمويل في كل قرية.

وقد استهدفت المبادرة في مرحلتها الأولى ١٤٣ قرية في ٤٦ مركزًا في ١١ محافظة، بواقع ١.٨ مليون مستفيد، بلغت نسبة الفقر في المحافظات المستهدفة ٧٦%، وبلغت جملة الاعتمادات الموجهة لقرى المرحلة الأولى ٥.٥ مليارات جنيه.

وقد أسفر تقييم المرحلة الأولى من حياة كريمة (٢٠١٩ – ٢٠٢١) وفقا لما قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد من النتائج: أولها، انخفاض معدل الفقر بحوالي ١٤ نقطة مئوية، ثانيها، تحسن مؤشر جودة الحياة (معدل إتاحة الخدمات الأساسية) بحوالي ١٨ نقطة، وثالثها، تحسن في معدل التغطية بالخدمات الصحية بحوالي ٢٤ نقطة، ورابعها، تحسن في معدل التغطية بالخدمات التعليمية بحوالي ١٢ نقطة، وأخيرا تحسن في معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي ٤٦ نقطة مئوية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار).

أولاً- مشكلة الدراسة:

يأتي المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري في إطار توجيهات القيادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وسيساهم هذا المشروع في إعادة التخطيط العمراني والزراعي وتطوير البنية التحتية وشبكة الطرق والاتصالات في مختلف محافظات مصر، كما سيتيح فرص الاستثمار والعمل بتلك المناطق، خاصة وأن لقرى الريف المصري دور كبير في مد كافة المحافظات بمنتجات المحاصيل الزراعية، وهو ما يتيح الفرصة لإقامة مستودعات تخرين وتعبئة وتغليف لخفض تكلفتها بسبب نقلها إلى المستودعات خارج القرى وإعادة توزيعها مرةً أخرى على المحافظات.

لقد ظلت القرى المصرية بعيدة عن التطور والتغيير وعن اهتمام الدولة وأهلها الأكثر فقرًا واحتياجًا حتى فُتح هذا الملف من خلال مبادرة "حياة كريمة" ليصبح أهل

القرى محل اهتمام المسئولين وتتغير حياتهم من الإهمال وتسول الخدمات إلى حياة عزيزة وكريمة.

وسيسهم تطوير الريف المصري في سد الفجوة في المنتجات التي تحتاجها الدولة ويغني عن الاستيراد ويساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن أن الباحثين عن فرصة عمل في القرى سيتمكنون من الحصول على فرصة عمل ومن ثم ينصرف الشباب عن اللجوء للهجرة غير الشرعية، خاصة وأن أبناء الريف أكثر من يلجأ لهذا النوع الخطر من الهجرة.

وتُعد التنمية الريفية استراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على الخصائص البيئية المميزة للمناطق الريفية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكانها. كما أنها تهدف إلى مساعدة أولئك الذين يرغبون في الانتقال والإقامة في المناطق الريفية .(World Bank,2020. P.3) وتركز التنمية الريفية المتواصلة على التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستخدام المتواصل للأرض والمياه والعناصر الطبيعية الأخرى من أجل تحسين الخصائص البشرية والثقافية للمجتمع (Sargent, Frederic (O. et al. 2017. p. 180)

وفي إطار تحسين الخصائص البشرية والثقافية للمجتمعات الريفية، فإن رفع المستوى الحضري للقرية يصبح أمراً ضرورياً (Chamber, R. 2019. p. 7) إذ أن ذلك يساعد على تحقيق الاستقرار في التركيب الاجتماعي Social Structure للقرية المصري، فمن الملاحظ أن القرية المصرية تعاني من الهجرة الخارجية وبمعدل متزايد لشريحة خاصة من السكان، وتتركز هذه الشريحة في الشباب من ذوي المؤهلات العليا أو ذوي المهارات التقنية الخاصة، هذه الشريحة أكثر سكان الريف تطلعاً لحياة أكثر تحضراً كما أنها أكثر تأثراً بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع الريفي.

كما أن رفع المستوى الحضري للريف أصبح أمراً ضرورياً نتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة التي طرأت علي المجتمع الريفي في العقدين الأخيرين، فالتطور الكبير في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وكذلك هجرة الكثير من الريفيين إلي الدول العربية والأوربية أدى إلى تقارب سلوكيات الريفيين مع سلوك الحضر، كما أدت أيضاً إلي إحداث تغيرات سلوكية نجم عنها زيادة الطلب الاستهلاكي، أيضاً، أصبحت الشخصية الريفية تتبع ممارسات اجتماعية تتسم بالطابع الحضري، فقد أصبحت كافة الوسائل التكنولوجيا الحديثة تجد طريقها إلى الريف بشكل متزايد (هلال، 2020، ١٥٤).

وإدراكاً للعلاقة القوية بين التحضر والتنمية الريفية، تبنت الدولة منذ عام ١٩٩٤ برنامج قومي متكامل للتنمية الريفية (برنامج شروق)، فعلى الرغم من اهتمام البرنامج بالتنمية الاقتصادية، إلا أنه يهدف بدرجة كبيرة إلى التغلب على النقص الواضح في البنية الأساسية والخدمات الضرورية، الأمر الذي يرفع بدرجة كبيرة من المستوى الحضري للقرية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. ١٩٩٥).

كما أن الكثير من القرى المصرية قد أنشئت منذ مئات السنين، وبالتالي لم تعد قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات السكان المعاصرون، كما أنها لم تعد قادرة على التلاؤم مع المعطيات للتكنولوجية للعصر الحديث، ولذلك تواجه هذه القرى مشكلات متنوعة منها أن التخطيط الحالي لشبكة الطرق بالقرى القائمة يعتبر عائقاً أساسياً لمد شبكات البنية الأساسية وكذلك حركة السيارات و الآلات الزراعية، بالإضافة إلى أنه نتيجة للزيادة السريعة لسكان الريف حدثت العديد من التوسعات العمرانية غير المخططة او العشوائية علي الأراضي الزراعية، وقد تتميز هذه العشوائيات بنوعية من المباني الجيدة والتي تمثل في حد ذاتها استثماراً يصعب إهداره بعد ذلك بإزالتها لتخطيط المناطق التي بنيت فيها (حمدي عبده الحناوي، ٢٠٠٠،٢)، كما أنه في ضوء القرار الوزاري بحظر البناء علي الأراضي الزراعية فإنه ليس

بمقدور المباني القائمة وبحالتها الراهنة استيعاب الزيادة الكبيرة في عدد سكان الريف، الأمر الذي يستوجب البحث عن كيفية استيعاب هذه الزيادة في عدد السكان في مساكن مناسبة داخل الريف، كما أن المسكن الريفي بتصميمه التقليدي لم يعد مناسباً للجيل الجديد بالإضافة إلى افتقار القري القائمة للعديد من الخدمات الأساسية، خاصة الترفيهية والتجارية، الضرورية للجيل الجديد.

وبناءً على ما سبق عرضه تتحدد مشكلة البحث ي القضية التالية، **ما المحددات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالتنمية الريفية في إحدى القرى المصرية؟**

وقد أشارت العديد من البحوث والدراسات السابقة إلى أهمية تنمية المجتمعات الريفية ومنها دراسة الخولى (٢٠٠٥) والتي استهدفت وضع إطار لتنمية الأحياء الريفية الفقيرة في مصر، وأشارت نتائجها إلى ضرورة تبنى سياسة الحكم الرشيد أثناء تنفيذ عمليات التنمية الريفية من خلال العناصر التالية (التشارك، والمسائلة، الشفافية، والتأثير، والكفاءة والشمول، وسيادة القانون، والاستجابة)، والعمل على الوصول إلى اتفاق عام حول القضايا والهموم وسبل التغيير وهو ما يستوجب تحولات مؤسسية لضمان أن المشاكل التي تهدد استدامة تنمية مصر لا تعود للظهور مرة أخرى مما ينعكس إيجابياً على عملية التنمية.

ودراسة الحبيس (٢٠١٢) والتي استهدفت تحليل ومناقشة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية بمحافظة عجلون وذلك باختيار بعضا من تلك الخصائص بتحليلها، وتحديد ابرز العوامل الأساسية المؤثرة في التنمية الريفية، وبيان رغبة السكان بالهجرة إلى المدينة لإظهار أهمية البعد المكاني في التخطيط التنموي الإقليمي، ولتحقيق ذلك فقد استخدمت عينة عشوائية منتظمة من الأسر الريفية في هذه المحافظة وجمعت البيانات المطلوبة بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام الاستمارة التي أعدت خصيصا لهذا الغرض، استجابت 1475 أسرة ريفية خضعت لعملية التحليل الإحصائي وموزعين على 43 تجمعا ريفيا في هذه المحافظة والتي

يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة، وتم كذلك استخدم أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي المتمثل بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى معاملات التوافق، والاقتران، وارتباط فاي وذلك لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية الريف تعليميا في منطقة الدراسة ذات اثر فعال وتوصلت إلى وجود فرق في المستوى التعليمي للجنسين إذ تزيد نسبة التعليم بين صفوف الذكور أكثر من الإناث، وان مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي مساوية للرجال وارتباط انخفاض الأمراض بتطور الخدمات الصحية، وكذلك وجود علاقة بين تنمية الريف ورغبة السكان بالهجرة.

وسعت دراسة: الصلاحي (٢٠١٣) إلى التعرف على دور الثقافة في التنمية ومعوقاتها، واستخدمت منهج التحليل الفلسفي، وتوصلت إلى أن الثقافة تعد إطاراً مرجعياً للفرد والمجتمع وتؤثر على سلوكه وأخلاقه وتعطيه طابعاً معيناً، ويطمح الفرد إلى التحلي بقيم ومقاييس المرجعية التي ينتمي إليها، والتنمية البشرية بشكل عام هي عملية تغير ثقافي اجتماعي ولا يجوز أن تقتصر على النمو الاقتصادي، ذلك لأنه ما لم يتم تغيير البناء الاجتماعي القائم، ومنظومة القيم فإن التنمية تعتبر عملية فاشلة، والتنمية كجهد واع موجه لتحسين معيشة الإنسان وظروفه حاضراً ومستقبلاً ترتكز أساساً على تغيير ثقافي واكتساب بواعث ومعايير وقيم جديدة تتناسب مع التطور الأيدولوجي والسياسي والتنظيمي الجديد.

ودراسة مانع (٢٠١٦) والتي استهدفت الكشف عن دور الجامعة في تنمية المجتمع الريفي من خلال دراسة تأثير العلوم الاجتماعية على المجتمع الريفي، وتمثلت عينة الدراسة في ٥١ طالب من الطلبة الجامعيين في تخصصات علم الاجتماع والنفس والسياسة والاقتصاد، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها، أن للجامعة دور معتبراً في تنمية المجتمع الريفي وذلك من خلال مخرجاتها، ويتم التأثير عن طريق الاحتكاك والاتصال المباشر عن طريق المحادثات والحوارات

والدردشة، التي تتيح تداول مصطلحات ومفاهيم تم تلقيها عن طريق سنوات الدراسة في العلوم الاجتماعية التي تمت دراستها بالجامعة والتي تساهم في نشر الوعي التنموي بين الطلاب وتحسين نوعية الحياة للأشخاص في المناطق الريفية.

ودراسة (Madu. A. Ignatius, 2017) حيث استهدفت تحليل الأنماط والعوامل الكامنة وراء التنمية الريفية في منطقة نسوكا من جنوب شرق نيجيريا، وتختار العوامل الرائدة بغية تحديد نمط التنمية الريفية وتقديم توصيات ملائمة لتحقيقها، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار ٦٥ عينة عشوائية من المجتمعات الريفية، وقيست القوة النسبية للعوامل الكامنة باستخدام التحليل العاملي، وأشارت النتائج وجود تفاوت مكاني في توزيع المقدرات الموجهة للتنمية الريفية، وأن وجود هذه الفوارق يجعل تحليل أنماط التنمية الريفية حتمية من أجل تحديد مجالات الحرمان، من خلال مثل هذا التحليل ويمكن فهم عدم التوازن في تحقيق التنمية الريفية، وأن تحقيق التوزان سيتطلب اعتماد نهج حكومية متكاملة ومرنة.

كما أشارت دراسة عبد الرحيم وآخرون (٢٠١٨) والتي استهدفت تحديد المشكلات التي تعوق تنمية البيئة العمرانية للقرية، وكذا عرض وتحليل بعض التجارب العالمية التي تم تطبيقها بالفعل في مجال تنمية البيئة العمرانية للقرية لاستخلاص الخطط والبرامج المتبعة في كل منها وما انتهت اليه من إيجابيات وسلبيات لكل من تلك التجارب كمحاولة للتوصل إلى وضع منهجا لتطوير البيئة العمرانية للقرية المصرية، سواء كان ذلك من خلال الخطط التنموية التي تتبعتها الدولة أو من خلال الجهود الذاتية المبذولة من المجتمعات الريفية المستهدفة بالتنمية، وأشارت نتائجها إلى مواجهة القرية المصرية عدة مشكلات تعوق مجال تنمية البيئة العمرانية بها تتمثل في المشكلات الإدارية ومنها عدم التنسيق بين الجهات المختصة، والمشكلات الاجتماعية وأبرزها الهجرة من الريف للحضر، والمشكلات الاقتصادية ومنها ارتفاع تكلفة إنتاج المحاصيل الزراعية وانخفاض الدخل

ومستوى المعيشة فضلا عن معارضة بعض الفئات من السكان لتحديث القرية زعماً منهم أن التطوير سوف يساهم في القضاء على العادات والقيم المتوارثة في القرية.

وأوضحت دراسة محمد (٢٠٢٠) والتي استهدفت التعرف علي دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الريفية، ومعرفة مدى أهميتها في إحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع، و التعرف علي مساهمة المشاركة في تنمية المجتمعات الريفية عبر المشاريع الخدمية التي تلبي احتياجات المواطنين، توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: هنالك مشاركة فاعلة للمواطنين في تنمية مجتمعاتهم بنسبة ٨٥% وذلك عن طريق المساهمات المادية بنسبة ٥٤% ومن خلال المساهمة في المشاريع الخدمية، وجد أن هناك ديموقراطية في المشاركة من خلال الادوار والتخطيط والتنفيذ، كما أوصت الدراسة بتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والثقافية وتنسيق البرامج التنموية والثقافية بين الأهالي والحكومة، ودعم ورعاية الشباب واستقلال طاقاتهم لتحقيق الاستقرار، والاهتمام بمشاركة المرأة في التنمية الريفية.

كما أشارت دراسة هولريود، وكوتس (٢٠٢١) Holroyd & coates حيث استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الإجراءات التي تتخذها الحكومة الوطنية في فيتنام عن حلول سياسية لتهجير سكان الريف، والركود الاقتصادي، وخسائر العمالة المرتبطة بالتغير التكنولوجي السريع، في بعض المناطق، حيث تتمتع فيتنام بواقع ريفي أكثر تعقيدًا، يتميز بانخفاض متواضع في عدد السكان، وتحسين البنية التحتية الريفية، والتقدم الكبير في الرفاهية، ومع ذلك، لم تتحسن الظروف الريفية بالسرعة التي تتحسن بها المدن الرئيسية في البلاد، مما قد يزيد من الشعور بعدم الارتياح وعدم الرضا في الريف حتى عندما تتحسن الظروف المادية وهذا التقييم، الذي يستند إلى خمسة عشر عامًا من المراقبة المنتظمة عبر ريف فيتنام، يسلط الضوء على الفرق بين الوضع في فيتنام والأنماط العامة للانحدار الريفي.

دراسة (أزدين، ٢٠٢١)، Aizuddin Md Rami تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العديد من التحديات التي يواجهها قادة المجتمعات الريفية بماليزيا واقتراح بعض الطرق التي يمكن للقادة الريفيين أن يتغلبوا بها ويستفيدوا منها، واعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المحتوى لعدد من المقابلات التي تم إجرائها لعينة مكونة من ٦٠ ممن تولوا مناصب بلجان تنمية القرى، وقد أدى تحليل البيانات التي تم جمعها إلى مقترحات للتطوير في ثمانية مواضيع رئيسية منها "صعوبة اتخاذ القرار"، "تعزيز الشبكة الخارجية"، و نشر المعلومات الدقيقة، "المشاركة الشاملة للمجتمع وإعداد خطة عمل فعالة "،" تداخل وظائف الحكومة و" الافتقار إلى المرافق والبنية التحتية وقد تساعد هذه التحديات لقادة المجتمعات الريفية الحكومة المحلية على اتخاذ إجراءات استباقية للعمل على قيادة المجتمع من حيث رأس المال الاجتماعي، والشبكات، والاتصالات، وهذا ما يسهم في تطوير المجتمعات الريفية.

وبالنظر للدراسات السابقة نجد أنها ركزت على ما يلي:

- ضرورة تبنى سياسة الحكم الرشيد أثناء تنفيذ عمليات التنمية الريفية.
- تحليل العوامل الكامنة وراء التنمية الريفية وضرورة خلق التوازن والمرونة اللازمة لذلك من جانب الحكومات.
- مناقشة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية.
- تحديد دور الثقافة في عملية التنمية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع الريفي.
- دراسة دور الجامعة في نشر الوعي التنموي بين الطلاب وتحسين نوعية الحياة للأشخاص في المناطق الريفية.
- التعرف على دور المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ودورها في إحداث عمليات التغيير.

- التعرف على الجهود الحكومية لمواجهة مشكلة الهجرة من جانب أبناء الريف للمناطق الحضرية.

- **ما تركز عليه الدراسة الراهنة:**

- تحديد طبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية للتنمية الريفية.

- تحديد العلاقة بين المحددات الاجتماعية والثقافية والتنمية الريفية.

- تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق عملية التنمية الريفية بقرية الأصلاب بمحافظة البحيرة خاصة تلك التي ترجع إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية.

- وضع مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحقيق التنمية الريفية بالقرية.

النظريات المفسرة لعملية التنمية:

شهد الفكر الاجتماعي التقليدي إرهاصات عديدة وإسهامات متنوعة، مهدت لظهور وتبلور الفكر التنموي، فخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ظهرت نظريّات كثيرة حاولت تفسير عمليات التغيير في المجتمع وخاصة تلك المرتبط بعملية التنمية والتحديث، ومنها ما يلي:

النظريات التطورية:

سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجى خلال فترة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتنطلق تلك النظريّات في مجملها من افتراض أساسي مؤداه أن كل المجتمعات تتغير من الشكل الساذج إلى الأشكال الأكثر تعقيداً في خط مستقيم من التطور، وأن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها وتمثل هذه النظريّات انعكاساً لنظرية التطور لتشارلز دارون، حيث استلهم عدد من المفكّرين الاجتماعيين جوهر أفكاره، محاولين تقديم ما يناظرها في العالم الاجتماعي إلى المجتمع (إبراهيم العيسوي، ٢٠٢٠، ص ١٤).

فقد نظر أوجست كونت Conte إلى المجتمع على أنه يمر بثلاث مراحل، هي: المرحلة اللاهوتية والعسكرية، المرحلة الميتافزيقية والشرعية، والمرحلة العلمية والصناعية، كما صاغ هربرت سبنسر Spencer قانوناً للتطور مؤكداً على تطور المجتمع الإنساني من الساذج إلى المعقد، أو من حالة التجانس التي يسودها إلى حالة اللاتجانس التي يتحول خلالها المجتمع إلى المرحلة الصناعية، التي تتسم بالتمايز وتقسيم العمل والديمقراطية والعلاقات الطوعية، أو بمعنى آخر انتقال المجتمع من حالة التكامل إلى عملية التمايز، ويبدو ذلك واضحاً عندما ذهب (سبنسر) إلى القول بأن المجتمع المركب هو الذي انبثق عن المجتمع الساذج.

كما نظر كل من لويس هنري مورجان Morgan وسير هنري مين Maine إلى التنمية بوصفها تنمية من الداخل، مهتمين بالتغيرات الاجتماعية والأخلاقية على أنها أساس التغير في المجتمع، كما كان لنظريّات دوركايم Durkheim تأثير كبير على حقل التنمية؛ حيث شرح التغيير في ضوء الروابط والعلاقات الأخلاقية، أو ما أسماه التضامن الاجتماعي، مؤكداً على حتمية التطور الاجتماعي .وقد تأثر به بعض المنظرين المحدثين في علم اجتماع عن التغير، وإن التنمية؛ أمثال بارسونز وروبرت مور ووالت روستو Rostow كانت كتاباتهم ينقصها البعد التاريخي.

وأوضح ماركس Marx تطور المجتمع عبر مراحل تبدأ من الشيوعية البدائية مروراً بالرق والإقطاع والرأسمالية، وصولاً إلى مرحلة الاشتراكية المفضية إلى الشيوعية العلمية. مبيناً أن التطور يتم بفعل قوانين المادية الجدلية والصراع الطبقي، خلص فيبر في دراسته الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية للنظام الرأسمالي إلى عدم ضرورة وجود نمط محدد للتنمية في التاريخ، وأن المجتمعات لا بد أن تفهم من ظروفها الخاصة. وكل ما انتهى إليه في هذا الصدد يتصل بثقافة وقيم الناس وتأثيرها على التنمية، ومما سبق يتضح أن المفكرين الأوائل قد اهتموا بإقامة نماذج مثالية تعكس التناقض بين المجتمع القديم والمجتمع الحديث، ولقد تعرضت هذه النظريّات السوسيولوجية التي

ظهرت خلال القرن التاسع عشر لكثير من النقد؛ لعدم ملاءمتها للتطبيق على الظواهر الاجتماعية، كما أنها لم تستطع تفسير التخلف في الدول النامية، و مما سبق نجد أن دراسات التنمية في تلك الفترة كانت استرجاعية، ولم تأخذ طابعاً مستقبلياً يأخذ في حسبانه المجتمع العالمي (Luxemburg, R. 2002.).

- **نظرية مراحل النمو لوالت روستو (بخاري، ٢٠١٨، ٣٤):**

تُعدّ من أبرز نظريّات الاتجاه التطوري، وجوهرها أن عمليات النمو الاقتصادي في العالم المتقدّم قد مرت بخمس مراحل وهي:

- **المرحلة التقليدية:** وتتسم بوظائف اقتصادية محدودة، ومستوى منخفض من التكنولوجيا، وسيادة الاتجاهات التقليدية والغيبية، ولا عقلانية في التفكير، وجمود اجتماعي، ووظائف غير معقدة وغير متنوعة.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهذه المرحلة من أهم مراحل عملية التحديث، وتحتاج إلى توافر بعض الشروط المعينة والضرورية لعملية الانطلاق، أو الخروج من المجتمع التقليدي؛ من أهم هذه الشروط تراكم رأس المال، وتطوير وسائل النقل، وثورة تكنولوجية في مجال الزراعة والصناعة، والتوسع في التجارة مع تحسين شروطها.
- **مرحلة الانطلاق:** هي المرحلة التي تنحسر فيها معظم أنماط العناصر التقليدية، حيث تحل محلها العناصر الأكثر حداثة، وتشهد تغييرات جوهرية في البنيان السياسي والاجتماعي، وكذلك في القيم والمعايير الاجتماعية .وتتطلب هذه المرحلة ارتفاع معدل الاستثمار الخارجي، وتجاوز اقتصاديات الانطلاق في معدلات الادخار والاستثمار نسبة % 5 من الناتج القومي الإجمالي.
- **مرحلة النضج:** يأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث وتطبيق ذلك على استغلال موارد المجتمع، كما ترفع فيها الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، حيث يوجه

المجتمع أكثر من % 10 من الدخل القومي لمجالات الاستثمار، وتزداد العمالة ونسبة العمال المهرة، وتظهر الصناعات الاستهلاكية مثل السيارات.

- **عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير:** وتتسم بالتحضر، وهيمنة القاعدة الصناعية على الاقتصاد، وشيوع الاستهلاك واسع النطاق والمعياري للسلع الاستهلاكية عالية القيمة، ويكون عادةً للمستهلكين دخل قابل للتصرّف، يتجاوز كل الاحتياجات الأساسية، من أجل السلع الإضافية.

- **نظريّات التحديث (عبد المعطى، ١٩٩٠، ١٨٦):**

وترى أن التنمية ما هي إلّا عملية تحديث، بما يعني عملية تغيير لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمعات أو الدول التي تتم فيها، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الاقتصادي، واتساع مجال المشاركة السياسية من جانب أفرادها وانتشار التعليم، وتتطلب تلك العملية ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، كما أن التنمية هي عملية للتمايز الاجتماعي، يتحول فيها المجتمع إلى مرحلة أكثر تعقيداً، وهنا يتحول المجتمع إلى أبنية أكثر تخصصاً، حيث يتم ما يلي:

- ازدياد تقسيم العمل.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية.
- تحول الوظائف التي تقوم بها المؤسسات التقليدية كالأسرة إلى مؤسسات أخرى.
- انتقال الأدوار من أساس القرابة إلى البيروقراطية ومؤسسات المجتمع المدني بتخصصاتها المختلفة.

وتتمثل المظاهر الأساسية العامة للتحديث في التمدن، والتصنيع، والعلمنة، وتطبيق الديموقراطية، وانتشار التعليم، وانتشار وسائل الإعلام، كما أن عملية التحديث تتطلب تغييرات هائلة في نسق القيم والاتجاهات والقواعد التي تحكم سلوك الفرد.

فالتنمية في نظر أصحاب هذا الاتجاه إذن هي عملية يتم بمقتضاها سد الفجوة بين مستوى المجتمع النامي، ومستوى المجتمع الحديث، أو مستوى القطاعات الحديثة، التي تتخذ كنموذج لعملية التحديث، ومستوى القطاعات غير الحديثة أو التقليدية التي تتخذ التنمية وسيلة للتحول والانتقال إلى المستوى الحديث.

- **نظرية التبعية: (السمالوطى، ٢٠١٢):**

تركز هذه النظرية على أن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية انما مجتمعهم، كما يستلزم وعيهم باتباع منهج شمولي بمعنى إدراك العالم كوحدة و احدة- الأمر الذى يساعدهم في فهم حقيقة مجتمعهم، وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وبذلك يمكن القضاء على التخلف إذ يعتقد "اندرجوندر فرانك" أن العلاج الوحيد للتخلف هو الخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طرق الاشتراكية وضرورة الثورة الوطنية فبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية واقتصادية بمعنى أن هذه النظرية تتبنى منهجا شموليا تحليليا تاريخيا لمعرفة أسباب وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة، والأخذ في الاعتبار سلسلة تبعية العلاقات، وخضوع اقتصاديات دول (تابعة) لدول أخرى (مركز).

إن نظرية التبعية لا ترجع التخلف إلى عزلة الدول النامية أو عزلة بعض أجزائها عن المجتمعات الرأسمالية بل ترجع التخلف إلى ارتباط المجتمعات النامية بالمجتمع الرأسمالي، واستغلال المجتمعات الرأسمالية لهذه المجتمعات النامية، وعلى ذلك- فهذه النظرية تركز على علاقة الدول النامية بالإمبريالية الرأسمالية وتركز أيضا على الاحتكار العالمي والتبعية، وتفسير التخلف في ضوء استنزاف الدول المتقدمة لاقتصاديات الدول النامية، بمعنى أن نظرية التبعية تركز على المنهج الشمولي التاريخي التحليلي، في علاقة الدول المتقدمة بالدول النامية، حيث كانت القولة المشهورة وهي المنطلق لهذه النظرية، (إن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة) بمعنى أن تقدم الدول الغربية هو سبب تخلف الدول النامية.

وبناءً على ما سبق عرضه ترى الباحثة أن نظريات التحديث هي أقرب النظريات المفسرة لتنمية المجتمع الريفي وذلك نظراً لاهتمامها بتقسيم العمل وتنوع الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يتوافر في القرى المصرية، وذلك من خلال تبادل وتناسق الأدوار بين مختلف اعضاء الاسرة الواحدة في إنجاز المهام المطلوبة منهم حيث يستطيع الفرد المساهمة بعدة مهام وأدوار مرتبطة بالزراعة أو التجارة فضلاً عن عمله في وظائف حكومية أو خاصة أخرى وبالتالي يساعد تقسيم العمل على قيام الفرد بإنجاز تلك المهام، فضلاً عن تنوع الأنشطة ومجالات العمل في القرى المصرية من زراعة وتجارة وتصنيع أحياناً، وهذا ينعكس إيجابياً على صورة القرية والعمل على تنميتها وتطويرها بما يتماشى مع المجتمعات الحضرية.

ثانياً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في النقاط التالية:

١- تنبع أهمية هذا البحث من خلال المبادرة التي أطلقتها القيادة السياسية (حياة كريمة) والتي تتضمن تنمية وتطوير قرى الريف المصري وذلك للوقوف على المحددات الاجتماعية والثقافية لأهالي الريف وعلاقة تلك المحددات بالتنمية الريفية.

٢- أن مشروع تطوير الريف المصري يعتبر أحد أهم مشروعات وخطط برنامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية في مصر ويُعد بصمة جيدة تشير إلى مدى أهمية التنوع في برامج التنمية لما يحققه من فوائد لبعض الشرائح المجتمعية والتي ربما لا تستفيد مباشرة من بعض عوامل التطوير الأخرى، كما أن التنوع في خطط برنامج الإصلاح الاقتصادي يحقق التوازن والتكامل المجتمعي والاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق إضافة نقطة جيدة إلى نقاط تحسين أداء الاقتصاد المصري.

٣- يجسد المشروع الرؤية الشمولية للقيادة السياسية في تنمية الريف حيث يمثل جوانب إنسانية ومجتمعية تنموية مهمة على المستويين الاقتصادي والسياسي وخطوة جيدة في دعم الامن القومي المصري وتوفير الأمن والأمان في جميع أنحاء الريف المصري من خلال توفير البيئة المطمئنة للشباب بالريف المصري وغرس الامل في سلامة الحياة بأوطانهم بدلا من التفكير السلبي كالتفكير في الهجرة غير الشرعية التي تلتئم شباب الأقاليم.

٤- التركيز على إبراز المحددات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية وتحديد العلاقة بينهما.

ثالثاً: أهداف البحث:

١- تحديد طبيعة ووصف المحددات الاجتماعية والثقافية في القرى الريفية.

٢- تحديد العلاقة بين المحددات الاجتماعية والثقافية والتنمية الريفية بقرية

٣- تحديد معوقات التنمية الريفية والتي ترجع إلى المحددات الاجتماعية والثقافية في القرى الريفية.

رابعاً: تساؤلات البحث:

١- ما المحددات الاجتماعية والثقافية في القرى الريفية؟

٢- ما معوقات التنمية الريفية والتي ترجع إلى المحددات الاجتماعية والثقافية في القرى الريفية؟

٣- ما العلاقة بين المحددات الاجتماعية والثقافية والمعوقات الخاصة بالتنمية الريفية بقرية الأصلاب؟

خامساً: مفاهيم البحث والإطار النظري:

١- مفهوم المحددات الاجتماعية:

يرجع أصل كلمة محددات في معجم اللغة العربية إلى تحديد [مفرد]: والجمع تحديدات (لغير المصدر): ١- مصدر حدد| بلا تحديد: بلا قيد ولا شرط ٢- تعريف الشيء بما يدل على حقيقته "تحديد المصطلح بجنسه وفصله"| على التحديد/ على وجه التحديد/ بالتحديد: بصورة محددة ودقيقة، بالضبط. ٣- تقييد أو وضع حد "يعارض بعض الناس فكرة تحديد النسل"٤- (قن) نص على شيء أو تقريره بصورة إلزامية "تحديد مهلة/ يوم أو مكان"(معجم اللغة العربية، ٢٠٢٠).

بينما لم يتم الاتفاق على تعريف نظري دقيق لمفهوم المحددات الاجتماعية، وقامت الباحثة بمراجعة بعض التعريفات التي تناولتها ومنها تعريف الحكيم بأنها مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده وتؤثر على تكوين شخصيته وتوجه سلوكه مثل الأسرة والأصدقاء، والعمل والحي، ووقت الفراغ (الحكيم، ١٩٩٩، ٦).

كما عرفت أيضاً بأنها (ما يسود المجتمع من قوى ومؤثرات وأوضاع معينة متعلقة بتنظيم المجتمع وتكون هذه القوى والمؤثرات متفاعلة مع بعضها البعض مؤدية إلى نتائج تظهر في سلوك أفراد المجتمع الذي توجد فيه (الشبيب، ١٩٩٢، ٥٠).

والمحدد الاجتماعي (التغير الاجتماعي) :يقصد به كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة د، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيرًا في النظام الاجتماعي أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، أو هو أ ي اختلاف أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى أخر أو مكان إلى أخر وبشكل متعاقب.

ويمكن أن ننظر إلى التغير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل في البنى الاجتماعية، وأن التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها ويعد التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية (مصطفى الخشاب، ١٩٨٧، ص ٢٣٠).

ويؤكد" ريد فيلد "أن التغير الاجتماعي يحدث في المجتمعات القروية نتيجة التفاعل الذي يكون بين مراكز المدن وما يوجد فيها من تقاليد حيث يحافظ السكان في القرى على القيم والعادات القديمة، وكذلك الاحتكاك والاتصال بين المجتمعات كأحد مسببات التغير الاجتماعي الحاصل، وهناك رأي يؤكد على تغير المراكز الاجتماعية والأدوار التي يشغلها الأفراد في مجتمع من المجتمعات ولا ينحصر في العلاقات الاجتماعية.

فالتغير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات، إذ يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي "من الجيل السابق ويضيف اليها تارَة ويعدلها تارةً أُخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تمشياً مع الواقع الاجتماعي، وظاهرة التغير تشمل كل مرافق الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي (إبراهيم مدكور، ٢٠٠٠، ص ١٦٥).

كما يشير التغير الاجتماعي إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي أو النظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لقاعدة جديدة تم تشريعها لضبط السلوك، أو نتيجة لتغير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية أو الطبيعة. كما يحدد (أولبرت مور) ملامح التغير الرئيسة في المجتمع المعاصر على الوجه الآتي (عاطف غيث، ٢٠٠٠، ص ١٣٢):

- يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار.

- لا يمكن عزل التغيرات زمانياً ومكانياً وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.

ويعتبر التغيير الاجتماعي حقيقة تشترك فيها جميع المجتمعات على اختلاف درجات الاجتماع الإنساني، حيث يشير إلى التعديلات المتتالية في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم والعلاقات الاجتماعية. وإذا كان التغيير Change ظاهرة اجتماعية عرفتها الإنسانية منذ أقدم العصور، وتدخلت عوامل عدة لإحداث هذا التغيير وتباينت صيغه ومعدلاته من مجتمع لآخر، فقد أخذ منحى مغايرا في عصر التغيرات العاصفة التي يعرفها عالم اليوم، حيث تحمل التغيرات العلمية والاكتشافات التكنولوجية المتسارعة مضامين قيمية متغايرة بدرجات مختلفة (السيد عبد العاطي، ٢٠١٢، ص١٣).

لذلك شغلت تحديات التغيير والتحولات التي طرأت على أنماط المجتمعات الإنسانية الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي منذ مراحل نشأته الأولى، ولازالت تشغله حتى اليوم. ولقد عانى مفهوم التغير الاجتماعي كغيره من المفاهيم قدرا كبيرا من التداخل وعدم الوضوح، واختلفت حوله وجهات نظر الباحثين، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإطار العام لهذا المفهوم، وتعدد مراحل دراسته.

وقبل محاولة تفسير مفهوم التغيير الاجتماعي، يتعين توضيح بعض المفاهيم المتداخلة مع هذا المفهوم، إذ أنه على الرغم من أن المفاهيم مثل التطور والتقدم والنمو والتغير تبدو متقاربة إلى حد بعيد، حيث حرص كثير من المهنيين بهذا الموضوع على التفريق بين مضامين تلك المفاهيم واستعمالاتها، وفي ذلك يرى " توم بوتومور " Bottom ore. T بقوله "نلاحظ على النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم التغير والتطور والنمو والتقدم كانت تختلط في بعض الأحيان أو يربك بينها الفكر في مفهوم

واحد، وكان يحدث في حالة أخرى أن يفق العلم بينها، ولكنها كانت مفاهيم مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا (محمد الجوهري، ٢٠١٣، ص ٤٢٨).

ويرى "بوتومور " أن الصعوبات التي واجهت علماء الاجتماع في نظريات التطور، أو النمو، أو التقدم إضافة إلى تغير المناخ الفكري العام، قد دفعت بالجميع إلى تبني مصطلح "التغير الاجتماعي للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية، وقد ساعد على انتشار هذا المصطلح الأكثر Ogburn W حيادا نشر كتاب "التغير الاجتماعي" ل ": وليام أوجبرن "ويفرق علماء الاتروبولوجيا بين نوعين من التغير، حيث يستخدمون مصطلح التغير الثقافي للتعبير عن التغيرات الثقافية والحضارية في المجتمع ومصطلح التغير الاجتماعي للتعبير عن التغيرات في النظم البنائية، ورغم ما يبدو من عدم التفرقة بين المفهومين في بعض الكتابات ألا نهما مختلفان فالمجتمع يتكون من الكائنات الإنسانية في حالة من التفاعل، ولذلك كانت كل التغيرات في الثقافة تؤدي إلى تغيرات في المجتمع والعكس (الجوهري وآخرون، ٢٠٠٨، ٣٠٢).

وخلافا لمفهوم التغير الاجتماعي فإن مفهوم التقدم الاجتماعي يتضمن مدخلا معياريا قيميا للحكم على الأحداث الاجتماعية، فهو يحمل بالتالي "ما ينبغي أن يكون، بينما يشير المضمون الأساسي للتغير الاجتماعي إلى" ما هو موجود" وما سيوجد" حسب كتابات "سوروكين"، "و اشبنجلر"، "و توينبي، أ"و وجيبرن (غسان زكى، ٢٠٠٠، ص ٢٠٨).

أما مفهوم التطور الاجتماعي فيشير إلى حركة التغير في الظاهرة وتتبع تلك الحركة التي تعني تجاوزا بالتطور الاجتماعي، الذي هو حالة من حالات التغير الاجتماعي التي تتم نتيجة تغير جوهري في أحد النظم البنائية الأخرى المشكلة للظاهرة (عاطف غيث، ١٩٨٠، ١٢١).

وينطلق الماركسيون في تعريفهم للتغير من رفض المدخل الوظيفي، الذي يقوم على مفهومي البناء والوظيفة والتساند والاعتماد المتبادل بين النظم والأنساق الاجتماعية. حيث يؤكد أنصار المدخل الماركسي على مفهوم الثورة كأسلوب من أساليب التغير الاجتماعي، تعني التغير الشامل الذي يتجاوز الوضع القائم ويعيد بناءه من جديد (شكلاً ومضمونًا) مما يعني أحداث تحولات عميقة وجذرية في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية، بإحلال علاقات اجتماعية جديدة محل العلاقات الاجتماعية القديمة. أما بالنسبة لمفهوم التغير الاجتماعي فيرى "عاطف غيث " أنه يشير في العادة إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين، يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمن، أي أنه عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي الذي يتضمن القيم الاجتماعية، النظام الاجتماعي، المراكز والأدوار، ومن جهته يرى مصطفى الخشاب أن التغير الاجتماعي يعني كل تحول في النمط والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة (مصطفى الخشاب، ١٩٨٧، ص ١١٩).

وإلى مثل ذلك – تقريبا– يذهب عالم الاجتماع الفرنسي جي روشيه حيث يرى بأن التغير الاجتماعي هو بالضرورة ضرورة جمعية، أي أنه ذلك التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية، ولكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية (Guy rocher, 2010).

وتعرفها الباحثة نظرياً في هذا البحث: بأنها الظروف الاجتماعية التي تحيط بالأفراد في المجتمع الريفي وتؤثر في مدى تقبلهم أو رفضهم لعملية التنمية الريفية والمشروعات المرتبطة بها.

كما تعرفها الباحثة إجرائيا: هي مجموعة الظروف الاجتماعية التي تحيط بسكان قرية الأصلاب بمحافظة البحيرة (كالظروف البيئية والأسرية والاقتصادية) وتؤثر في مدى تقبلهم أو رفضهم لمشروعات التنمية الريفية خاصة مشروع تطوير الريف المصري ضمن مبادرة (حياة كريمة)، وتحددها الباحثة في المؤشرات التالية (المؤشر الاجتماعي – المؤشر الاقتصادي – المؤشر العمراني – المؤشر البيئي).

وتعرف الباحثة تلك المؤشرات إجرائياً فيما يلي:

- **المؤشر الاجتماعي ويشمل:** مدى رفاهية أعضاء المجتمع الريفي عبر رصد النواتج الاجتماعية والبيئية مباشرةً، وتشمل مدى توافر عناصر السلامة العامة (الصحة والمأوى وخدمات الصرف الصحي)، والمساواة، والدمج، والاستدامة، بالإضافة إلى الحرية والأمن الشخصي في قرية الأصلاب بمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة.
- **المؤشر الاقتصادي: ويشمل** قيمة الاستهلاك وإجمالي النفقات الحكومية على مختلف الخدمات التي تقدم لسكان القرية في مختلف الأنشطة والمشروعات.
- **المؤشر العمراني:** ويشمل المسكن الآمن الملائم وحالته وأمن الحيازة ومساحة المعيشة الكافية ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي لسكان قرية الأصلاب بمحافظة البحيرة.
- **المؤشر البيئي:** ويشمل الحفاظ علي الأمن القومي للقرية وسكانها وتأمين حق الأجيال القادمة في ثمار التنمية، وحماية البيئة وخفض معدلات التلوث ورفع مستوى الوعي العام بالجوانب البيئية لجميع سكان قرية الأصلاب بمحافظة البحيرة.

٢ – مفهوم المحددات الثقافية:

كثيرًا ما ترد إلى المسامع كلمة الثقافة، وقد يبدو هذا المصطلح معروفًا بالنسبة للبعض ومجهولًا ومبهمًا بالنسبة للبعض الآخر، ولكن باختصار يعبر مصطلح الثقافة

عن الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد التي يتمتع بها شخص بعينه أو مجتمع بأكمله، وطبعًا كل مجتمع له ثقافته التي تسهم في تشكيل ثقافة أفراده الخاصة بهم، ولكن ثقافة المجتمع لا تعني بالضرورة أن تكون هي ذاتها ثقافة أفراده، فالكثير من الأشخاص لا يتبنون الأفكار التي يتبناها المجتمع الذي يعيشون به، خاصة أن الوقت الحاضر أصبح الإنسان فيه منفتحًا على كل الثقافات القديمة والحديثة القريبة والبعيدة، فقد جعلت التكنولوجيا العالم قرية صغيرة (السمالوطى، ٢٠٠٠، ص ١٧٧).

وتعرف الثقافة على أنّها مجموعة من السمات التي يتصف بها مجتمع دون غيره، مثل: اللغة، والدين، والطعام، والأصول، والتقاليد السائدة، والفنون، والموسيقى، وغيرها، كما يُمكن تعريفها بأنّها المعرفة والسلوك المشترك بين الأفراد والناتج عن التربية الاجتماعية، حيث تُحدّد الثقافة هوية المجتمعات وتعزّزها.

ويقصد بالمحددات الثقافية منظومة الثقافة التي يعيشها الفرد أو ينخرط فيها، والتراث التاريخي والحضاري له، وتشمل اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٤٣).

كما تعرف المحددات الثقافية أيضاً بأنها هي ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف وجميع القدرات والعادات الأخرى الذي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع (جاسم، ٢٠١٩، ١٥٤).

كما تعرف كذلك بأنها المعرفة التي يتعلمها أفراد المجتمع ويشتركون بها في تنظيم سلوكهم وتفسير خبراتهم، فهي ما يوجد في أذهان الناس والتي يتعلمها من الآخرين منذ الطفولة (جلبي، ٢٠١٦، ٧٦).

كما تشمل المحددات الثقافية المهارات الموروثة والأشياء والأساليب أو العمليات الفنية والأفكار والعادات والقيم، أي أنها اكتساب للموروث الاجتماعي والثقافي للفرد خلال حياته (حسن، ٢٠٠٧، ١٢٠).

وتعرفها الباحثة نظرياً بأنها: مجموعة المعتقدات والمعارف والعادات والقيم لدى أفراد المجتمع الريفي والمرتبطة بمشروعات التنمية الريفية.

وتعرفها الباحثة إجرائياً أيضاً بأنها: مجموعة المعتقدات والمعارف والعادات والقيم لدى سكان قرية الأصلاب بمحافظة البحيرة والمرتبطة بمشروعات التنمية الريفية خاصة مشروع تطوير الريف المصري ضمن مبادرة (حياة كريمة).

أوجه الثقافة:

يُصنف علماء الاجتماع الثقافة إلى جانبين مترابطين، وهما كالآتي:

- **الثقافة المادية:** يُعبر هذا المصطلح عن الأمور المادية، والموارد، والأماكن التي يرتادها الأشخاص، حيث تساهم في فهم سلوك وتصورات الأفراد، ومعرفة ثقافاتهم المختلفة.

- **الثقافة غير المادية:** يُطلق هذا المصطلح على مجموعة الأفكار والآراء التي يمتلكها الأفراد حول ثقافتهم، وتشمل: المعتقدات، والآداب العامة، والقيم، والمؤسسات أو الهيئات التي يتفاعلون معها، ويرى علماء الاجتماع أنّ الثقافة غير المادية تُساهم بشكل رئيسي في بناء أفكار الأفراد ومشاعرهم وسلوكهم، وذلك وفقاً للغة التي يتحدثونها وللمبادئ التي يؤمنون بها (محمد، على محمد، ٢٠١٦، ص ٢٠٠).

- **المحددات الثقافية للتنمية الريفية (خالد التومي، ٢٠١٩، ص ١٤):**

أ- **القيم والمعتقدات:** تُعدّ القيم والمعتقدات أهم عناصر الثقافة، حيث إنّها تجعل المجتمع قادراً على التمييز بين الصواب والخطأ، إذ يمتلك كلّ فرد في المجتمع مجموعةً معيّنةً من المعتقدات التي يرى بأنّها صحيحة ويشترك ببعضها مع الآخرين.

ب- **المبادئ:** تُحدّد المبادئ طريقة التعامل مع الثقافات المختلفة والمتعددة، بناءً على ما يُصنّف مُسبقاً بأنه صائب ومهم، وتُقسم المبادئ إلى قسمين، وهما كالآتي:

- **المبادئ الأساسية:** هي المبادئ التي تكون مكتوبةً ومُتفقاً عليها لتلائم وتخدم غالبية الأفراد، وتمتاز بأنّها الأوضح والأدّق مقارنةً بغيرها، إذ يُعمل بها وتُعتمد بشكل قطعي.
- **المبادئ غير الأساسية:** هي المبادئ التي يتعلّمها الأفراد بشكل مباشر غالباً، وذلك عن طريق ملاحظة التصرّفات، ومحاولة التشبّه بالآخرين، والتربية الاجتماعية للأفراد.

ج- **الرموز** واللغة: تُساعد الرموز الأفراد على فهم طبيعة ما يُحيط بهم، وذلك من خلال الإيماءات والإشارات والكلمات، وبالرغم من اختلاف الثقافات وامتلاكها رموزاً متعددة، إلّا أنّها تشترك غالباً باللغة، وهي إحدى الرموز التي يتواصل بها الناس بين بعضهم البعض، وتؤدّي إلى انتشار الثقافة بين المجتمعات.

علاقة الثقافة بتنمية المجتمع الريفي (حجازي، أحمد مجدي، ٢٠٠٨، ص ١١٤):

تسعى الثقافة إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات التي تساهم في دعم مشاركة الأفراد في تنمية المجتمع الريفي ومن ضمنها:

- نقل الموروث الثقافي عبر الأجيال للمحافظة على المجتمع الريفي وتوسيع ثقافته وتأمين استمراره والحفاظ على هويته.
- تخليص وتنقية الثقافة المحلية مما لصق بها من شوائب وبدع والعادات السلبية التي تعمل على ترسيخ التخلف وتحول دون مشاركة أفراد المجتمع الريفي في عملية التنمية والقيام بغربلة هذه الثقافة وتحسينها، وإرساء دعائم الصالح منها، والمحافظة على ذاتيتها وشخصيتها المتميزة.
- تجديد الثقافة المحلية بتغيير وتطوير العناصر القابلة لذلك وتحسينها وتوفير الوسائل والسبل الممكنة لتحقيق ذلك مع المحافظة على الثوابت وترسيخها في

شخصية أفراد المجتمع والتي تدعم تنمية المجتمعات الريفية وتنفيذ مشروعاتها.

- تأصيل جذور التثقيف الذاتي بين الافراد وتسهيل طرق ذلك وتوفير كافة الوسائل المساعدة عليه، وتهيئة البيئة والمناخ الفكري والفني ونشر الوعي الثقافي بين الفئات العامة والخاصة، وبناء مواطن واع ومثقف قادر على مواجهة كافة التيارات والعقبات التي يمكن أن تواجهه.
- تكوين الفكر المبدع القادر على التقدم العلمي والتقني والاهتمام بالمواهب العلمية وتشجيعها وتوفير كافة الإمكانيات لها وتوفير الجو المناسب لنموها داخل المجتمع الريفي.

٣- مفهوم التنمية الريفية:

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخياً عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة (عودة، ٢٠١٠، ١٢٩).

التنمية الريفية هي تحسين ظروف المجتمعات الريفية الشاملة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية ونوعية الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان، بالنسبة لمعظم المجتمعات الريفية الصغيرة، ينطوي هذا التحسين على نمو إعداد السكان وفرص العمل، وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذا النمو ليس ضرورة أو شرطا كافيًا للتنمية الريفية.

وبينما تعني التنمية الريفية مختلف السياسات الحكومية الرامية إلى تحسين فرص العمل ومستويات الدخل والمعيشة العامة في المجتمعات المحلية الريفية، فهي أيضا تعني المبادرات المختلفة لتحسين خدمة النقل والمواصلات وغيرهما من الخدمات

العامة التي تقدم لتطوير الإقليم أو الدولة بأسرها، كما تشمل التنمية الريفية أيضا العديد من البرامج الاجتماعية التي يتم تصميمها لرفع مستويات الدخل والمعيشة لجميع المواطنين (التابعي، ٢٠٠١، ٢١٤).

كما يعرفها البنك الدولي: عرفها البنك الدولي أنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين (البنك الدولي، ٢٠٠٠).

كما عرفتها هيئة الفاو واليونيسكو: بأنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة (UNISCO, FAO, 2018).

كما تعرف بأنها استراتيجية للتغلب على الفقر، وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية كما أنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفر الخدمات الصحية والإسكان وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الحضر والريف إضافة إلى ضمان استمرارية التحسن في الريف (مشيل توادرو، ٢٠٠٦، ٤٤٠).

وتعرف الباحثة التنمية الريفية نظرياً في هذا البحث بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع الريفي، وجماعته وتوجيههم للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم.

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد قرية الأصلاب بمحافظة البحيرة وتوجيههم للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية المشاركة في تنفيذ مشروع تطوير الريف المصري ضمن مبادرة (حياة كريمة) للمساهمة في حل مشكلات القرية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وبناءً على التعريفات السابقة يمكن عرض خصائص التنمية الريفية فيما يلي:

- فقراء الريف هم المستهدفون بصفة أساسية من برامج التنمية الريفية.
- تعتمد التنمية الريفية على أسلوب اللامركزية في اتخاذ القرارات، إذ تتبع نموذج التخطيط من أسفل إلى أعلى.
- تتسم التنمية الريفية بالشمول والتكامل كونها تعتمد على نظرة نظامية إذ تعتبر الوسط الريفي نظاما يجب تحقيق توازن وتكامل بين كل أجزائه، فبرامج التنمية الريفية المعدة لتنمية منطقة ما، تشمل كل الجوانب (زيادة الإنتاج، عدالة اجتماعية، وتراعي تحقيق التكامل بينها).
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية والمشاركة الشعبية والعدل الاجتماعي مع التحيز الواضح للفئات الأقل قدرة في المجتمع الريفي.
- تسعى التنمية الريفية إلى تحقيق الرخاء اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد لأبناء المجتمع المحلي دون تمييز لفئة عن غيرها.
- إن عناصر التنمية الريفية ضرورية لنجاحها وتنفيذ خططها ويجب أن ترتبط فيما بينها، فالتنمية الزراعية هي أحد عناصر التنمية وغير كافية لإحداث التنمية الريفية بل تضاف إليها الفعاليات غير الزراعية كتوفر الخدمات الاجتماعية كخدمات التعليم وخدمات الصحة كذلك البيئة السكنية الملائمة.
- عملية التنمية الريفية تعتمد على الجهود الذاتية، وهو موقف فكري وحضاري، واقتناع بأن بوسع كل شعب أن يحقق التنمية.

أهداف التنمية الريفية:

تهدف التنمية الريفية إلى تحقيق الأهداف التالية (قشوع، ٢٠٠٩،١٢٣):

١- مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل، وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

٢- توزيع الثروة والسلطة: أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.

٣- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: تنمية الريف عنصراً أساسياً من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء.

٤- تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن.

والتنمية الريفية هي عملية تضم الزراعة والري وتوزيع الملكية والإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق والطرق والمواصلات والاستيراد والتصدير والإدخار والاستثمار والتسليف والاستهلاك والعمالة والخدمات وما يتطلب كل ذلك من سياسات وتخطيط وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقويم.

عناصر التنمية الريفية:

لا تتحقق التنمية الريفية إلا إذا توّفر عنصريين أساسيين هما :التوعية والمشاركة الشعبية:

أ- **مستوى الوعي (غنيم، ١٢٣،٢٠١١):** هي طبيعة إدراك الجماهير وتعريفها لنفسها وللآخرين وللبيئة التي تحيطها، قابليتها على ربط الإدراك المباشر أو الخبرة الذاتية بالبناء الاجتماعي أو التغيير الموضوعين، فتوعية الجماهير بقضاياهم هو مدخل أساسي للتنمية، وهو الذي يضمن استمرارية التنمية، والحفاظ عليها ودفعها إلى الأمام، وتحمل أعبائها وتضحياتها، كما يؤدي الوعي إلى تحركهم معا نحو تعديل ظروفهم وتحقيق التغيير المجتمعي المرتقب بما يشبع احتياجاتهم ويحل مشاكلهم، وبالتالي يحقق أهدافهم.

ودور التوعية ليس أن تكشف للريفيين كم هم بدائيون ولكن دورها أن تعّلمهم كيف ينجزون ما يريدون بما لديهم، وحتى تؤدي عملية التوعية دورها، يجب أن يصحح الفكر السائد الذي يخلط بين التوعية الريفية والتلقين أو الأوامر والتعليمات على الريفيين، إذ غالبية المشروعات التنموية تتبع مفهوم " التنمية من فوق "وأن القرار من القمة إلى القاعدة، وهو مناقض للمشاركة الحقيقية للريفيين.

ب- **المشاركة الشعبية أصبح** مفهوم المشاركة يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية منذ سبعينات القرن العشرين، ويطلق على المشاركة الشعبية بالمساهمة الإيجابية للمجتمع الريفي في مشروعات وبرامج التنمية الريفية، من أجل تكريس التغيير واستمرار عملية التنمية، وتعتبر المشاركة هي الركن الرابع من الأركان السبعة التي بدونها لا تحدث استمرارا وتقدما للتنمية الريفية، كما نؤكد أن المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ وتنفيذ قرارات التنمية ومنها عمليات تنمية المجتمع المحلى (الجوهري، ٢٠٠٠، ٣٤).

ويؤكد تقرير البنك الدولي عن التنمية من خلال تحليل التنمية الريفية والحضرية على امتداد ثلاثين عاما، على وجود ارتباط وثيق بين أداء المشاريع ومستوى المشاركة الشعبية، كما أن هناك دراسة استقصائية لخمسة وعشرين

مشروعا زراعيا يمولها البنك الدولي جرى تقييمها بعد استكمال المشروع بفترة خمس إلى عشر سنوات، أن المشاركة تعتبر محددا هاما في أداء المشاريع وإمكانية استمرارها، ومن أهم إيجابيات المشاركة هي أنها تساهم في محاصرة أصناف الفساد، حيث أنها تبلور الضمير الجماعي داخل الفرد، لأن الفساد يعتبر من المعوقات الأساسية لتنمية المجتمعات العالم الثالث، والفقراء هم أشد المتضررين من الفساد.

شروط نجاح التنمية الريفية: حتى تتحقق التنمية الريفية الناجحة لابد من توفر عدة شروط أهمها:

- **الإرادة السياسية:** يأتي الالتزام السياسي في طليعة شروط التنمية الريفية المتكاملة حيث يجب أن تكون مواقف القيادة الحاكمة ورجال الأعمال متوافقة مع هذه الاستراتيجية التنموية، وذلك بقبول المشاركة الفعالة لسكان الريف في صنع القرار، بالتالي لا بد من سياسة ملائمة لذلك للنجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجية التنموية، كما أنه لابد من النظر إلى الريف والمدينة على أنهما نظامان فرعيان متكاملان لنظام أشمل بالتالي عدم التحيز للمدينة على حساب الريف (مجاهد، ومطر، ٢٠١٩، ٨٩).

- **الإصلاح الزراعي:** إذ تتطلب التنمية الريفية المتكاملة حل كل المشاكل المتعلقة بالعقار الزراعي، أو إقامة نظام ملائم للملكية واستخدام الأراضي، لذلك قد تتطلب التنمية الريفية المتكاملة إجراء إصلاح زراعي شامل.

- **المشاركة الشعبية :تتطلب** التنمية الريفية المشاركة الفعالة والطوعية لسكان الريف، وتشكل مختلف المنظمات المحلية من خلال التزامها بالمشاركة الفعالة في هذه السياسة التنموية إطار مناسبا لذلك، من خلال مساهمتها في تعبئة الموارد البشرية والمالية.

- **اللامركزية وتفويض السلطات** :لا تكون اللامركزية بتنصيب موظفين في المناطق الريفية (عدم تركيز)، يفرضون أفكارهم على السكان الريفيين المحليين بل يجب أن يتم اختيارهم كمنتخبين وأن يسود مناخ من التفاهم المتبادل بين المسؤولين المحليين الذين تم اختيارهم من طرف السكان، ما يمكن الطرفين من طرح أفكارهم وتقريب وجهات النظر في حالة الاختلاف بثقة متبادلة، إن تحقيق اللامركزية يتضمن تفويض السلطة وتوفير موارد مالية ومادية لمختلف المستويات الإدارية وصولا إلى المستوى المحلي، ويشكل ذلك حافزا لسكان الريف المحليين للمشاركة في اتخاذ القرار أو للتنفيذ العملي لمشاريع التنمية الريفية (منظمة الإسكوا، ١٩٩٨).

- **التعليم في المناطق الريفية:** يعتبر توفر الحد الأدنى من التعليم ضروريا من أجل نجاح التنمية الريفية، كونه ضروري لتحقيق المشاركة الفعالة لسكان الريف في التنمية كما يجب أن تكون برامج التعليم والتكوين المهني وظيفية في المناطق الريفية، بحيث يجب أن تصمم من أجل تلبية حاجات هذه المناطق، كما يجب أن يتضمن كل مشروع من مشاريع التنمية الريفية تكوينا بشكل يسمح بتحسين معارف ومهارات مجموع المعنيين بالمشروع (Mselhy, F. 2004.).

- **وجود مشرفين أكفاء :** فالأفراد المكلفين بالإشراف على التنمية الريفية على المستوى المحلي يجب أن يتمتعوا بمستوى تكوين جيد في عدة مجالات، خاصة فيما يتعلق بالتواصل مع سكان الريف وتوجيههم وآليات العمل معهم لضمان التجاوب المطلوب منهم.

- **تحديث نظام الإنتاج الزراعي:** وجود تناسق في الأهداف في كل مستويات القرار وكذا تناسق مع متطلبات التنمية الريفية المستدامة وتحسين الإنتاج الزراعي في المجتمع الريفي (الطيب، هاشمي،٢٠٢٠، ٥٨).

سادساً: منهجية البحث وأدواته:

١- **نوع البحث:** يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية والتي تستهدف وصف المحددات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية في قرية الأصلاب بمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة، وتحديد المعوقات التي تواجه عملية التنمية الريفية بالقرية.

٢- **منهج البحث:** اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة لقرية مصرية من قرى محافظة البحيرة، وأيضاً المنهج الوصفي لوصف المحددات الاجتماعية والثقافية بالقرية، وعلاقتها بالتنمية الريفية، فضلاً عن وصف المعوقات التي تحول ضمن تحقيق التنمية الريفية بالقرية.

- **حدود البحث:**

- **المجال الجغرافي:**

ويقصد به المجتمع أو البيئة التي ستجري به الدراسة، وقد تم اختيار محافظة البحيرة كمجتمع للدراسة وذلك لوقوع المحافظة ضمن محافظات إقليم الإسكندرية والذي يضم كلا من (محافظة الإسكندرية، محافظة البحيرة، محافظة مطروح) وطبقت الدراسة على قرية الأصلاب التابعة لمركز شبراخيت وذلك باعتبار هذه القرية من القرى المنخفضة تنموياً وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية.

أ- **عينة البحث:** وتحددت نوع العينة المختارة بأنها (عينة طبقية) بطريقة عشوائية وفقاً لفئات سكان القرية، ويقصد بها الأفراد الذين يطبق عليهم البحث وهم عينة البحث المستفيدين من الأنشطة التنموية في قرية الأصلاب بمركز شبراخيت محافظة البحيرة، ونظرًا لاعتماد الدراسة الحالية على عينة من المستفيدين من المشروعات والخطط والأنشطة التنموية لتحقيق اهداف البحث لذا اعتبرت الأسرة هي وحدة الدراسة الحالية، وبلغ إجمالي عدد هذه الأسر في القرية (٣٠٠٠ أسرة)

طبقا للبيانات الواردة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة (٢٠٢٠، ص٧٨)، واختير رب الأسرة كوحدة ممثلة للعينة على أساس أنه المسؤول الأول والأخير للأسرة، حيث تم اختيار عينة عشوائية من أرباب الأسر نظراً لصعوبة جمع المعلومات من الأسر حيث بلغ حجم العينة المختارة ٣١١ من أرباب الأسر بالقرية.

- **طريقة اختيار العينة:**

وقد قامت الباحثة باختيار العينة (الطبقية) من خلال تقسيم أرباب الأسر إلى فئات محددة (حسب السن – المؤهل الدراسي – والمهنة – وحيازة الأرض الزراعية) ومن ثم كان نصيب كل فئة (٧٥) مفردة تقريباً، وبالتالي كان حجم العينة ٣١١ مفردة.

ب-**المجال الزمنى:** تحددت الفترة الزمنية لجمع البيانات من عينة الدراسة وتحليل نتائج البحث في الفترة من ٢٠٢١/٥/١٥ حتى ١٥/ ٢٠٢١/١١.

ج- **أدوات البحث:**

- الحصول على البيانات الثانوية من المصادر الرسمية: متمثلة في البيانات الواردة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة البحيرة.

- تصميم استمارة استبيان للحصول على البيانات الأولية من عينة الدراسة وكذلك تحديد طبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالتنمية الريفية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وقد اتبعت الباحثة في إعدادها الخطوات العلمية المتعارف عليها في إعداد وتصميم الاستمارات، وفي ضوء مراجعة الباحثة للأدبيات في علم الاجتماع وغيرها

من الموضوعات ذات الصلة بالبحث، وقامت بإجراء الصدق الظاهري لهذه الاستمارة حيث عرضتها على ٦ من أساتذة علم الاجتماع كمحكمين لإبداء الرأي في ارتباط العبارات بالأبعاد والمؤشرات الخاصة بالاستمارة، وتم حذف العبارات التي لم تصل درجة الاتفاق عليها إلى ٨٠ %، وقد قامت الباحثة بالتحقق من ثبات الاستمارة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

يوضح نتائج ثبات الأداة باستخدام معامل سيبرمان براون للتجزئة النصفية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	قوة الارتباط
١-	المحددات الاجتماعية للتنمية الريفية	١٠٨.٨	٥.٩	٠.٨٥	قوي
٢-	المحددات الثقافية للتنمية الريفية	١١١	٧.٩	٠.٨٤	قوي
٣-	معوقات التنمية الريفية	٤٢.٤	٣.٣	٠.٧٥	قوي
٤-	الاستمارة ككل	٣٢٨.٨	١٣.٩	٠.٩٤	قوي

بالإضافة إلى صدق المحكمين فقد تم حساب الصدق الإحصائي للاستمارة عن طريق احتساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات $\sqrt{0.94}$

٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

حيث تم استخدام عدة أساليب إحصائية Spss تم تحليل البيانات الميدانية للبحث الحالي باستخدام برنامج لوصف المتغيرات البحثية ولتحليل المعلومات سواء التكرارات والنسب المئوية أو المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، والمتوسط المرجح وتحليل التباين الأحادي، كما تم استخدام معامل سبيرمان لحساب ثبات الاستمارة.

عرض نتائج البحث:

- النتائج الخاصة بخصائص العينة:

جدول رقم (٢) يوضح خصائص العينة

م	المتغيرات	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
١-	السن	أقل من ٤٥ سنة من ٤٥ – ٦٠ سنة أكثر من ٦٠ سنة	48 126 137	15,4 40,5 44.1
٢-	النوع	ذكر أنثى	311 -	100 0
٣-	عدد أبناء الأسرة	أقل من ٣ أبناء من (٣- ٥) أبناء أكثر من ٥ أبناء	176 84 51	56,69 27,09 16,38
٤-	المهنة	عامل زراعي موظف حكومة عمل خاص عمل خاص وزراعة موظف حكومة وزراعة	59 55 125 20 52	19 17,7 40,2 6,4 16,7
٥-	الدخل الشهري	أقل من ٣٠٠٠ من ٣٠٠٠ – ٦٠٠٠ أكثر من ٦٠٠٠	67 203 41	21.54 65.27 13.2
٦-	مستوى تعليم المبحوث	أمي يقرأ ويكتب تعليم أساسي تعليم ثانوي / فني تعليم جامعي دراسات عليا	68 81 35 110 13 4	21,9 26 11,3 35,4 4,2 1,2

م	المتغيرات	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
٧-	مستوى تعليم الأبناء	منخفض متوسط مرتفع	15 169 127	4,8 54,4 40,8
٨-	حيازة الأجهزة المنزلية	لا يوجد أجهزة يوجد بعض الأجهزة توجد جميع الأجهزة	237 59 15	76,2 19 4,8
٩-	حالة المسكن	منخفض متوسط مرتفع	57 222 32	18,3 71,4 10,3
١٠-	نوع المسكن	ملك خاص ملك مشترك إيجار	119 78 114	38,2 25,2 36,6
١١-	عدد طوابق المنزل	أقل من طابقين من ٢-٣ طوابق أكثر من ٣ طوابق	228 78 5	73,3 25,1 1,61
١٢-	عدد غرف المنزل	أقل من ٣ غرف من ٣-٤ غرف أكثر من ٤ غرف	106 173 32	34,1 55,6 10,3
١٣-	نوع سقف المنزل	معرش خشب خرسانة	40 45 226	12,9 14,4 72,7
١٤-	مصدر مياه الشرب	طلمبة خاصة بالقرية طلمبة خاصة بالمنزل شبكة مياه منزلية	26 66 219	8,4 21,2 70,4
١٥-	نوع دورة المياه	قاعدة بلدي فقط قاعدة إفرنجي فقط قاعدة إفرنجي وبانيو	21 33 257	6,8 10,6 82,6

م	المتغيرات	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
١٦-	نوعية المفروشات	حصيرة كليم سجاد	116 81 114	37,3 26 36,7
١٧-	نوعية أثاث المسكن	تقليدي حديث إلى حد ما حديث	130 153 28	41,8 49,2 9
١٨-	حيازة الأراضي الزراعية	ليس لدية أرض زراعية مستأجر للأرض الزراعية لدية أرض زراعية خاصة	101 63 147	32,5 19,2 47,3

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يقع سنهم في الفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة بنسبة ٤٤,١ % وجميعهم من الذكور، بينما متوسط عدد أبناء الأسرة بالنسبة للغالبية هم أقل من ٣ أبناء بنسبة ٥٦,٤٩ %، بينما جاء العمل الخاص الذى يشغله رب الأسرة في المرتبة الأولى فيما يتعلق بمهنة عينة الدراسة بنسبة ٤٠,٢ %، كما أن أعلى نسبة في الدخل الشهري لأسرة المبحوث تقع في الفئة من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جنيها شهرياً بنسبة ٦٥ %، أما ما يتعلق بمستوى تعليم المبحوث فجاء التعليم الثانوي والفني في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥,٤%، أما عن مستوى تعليم الأبناء فمعظمهم كان في المرتبة المتوسطة بنسبة ٥٤.٤ %، بينما جاءت عدم حيازة الأجهزة المنزلية بنسبة ٧٦,٢ %، أما عن حالة المسكن فمعظم المبحوثين كانت حالة المسكن لديهم متوسطة وأقل من طابقين، وكذلك عدد الغرف لا يزيد عن ٣ غرف، وان معظم بيوت القرية كانت بالخرسانة المسلحة، ويوجد لديهم شبكة مياه خاصة بالمنزل، أما عن حيازة الأرض الزراعية فجاء نسبة ٤٧ % من المبحوثين لديه أرض زراعية خاصة به والبعض الأخر مؤجر لهذه الأرض.

النتائج الخاصة بالتساؤل الأول: ما المحددات الاجتماعية والثقافية للتنمية الريفية؟

أ- المحددات الاجتماعية:

جدول رقم (٣)

يوضح المحددات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الريفية

م	المحددات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الريفية	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
١-	المؤشر الاجتماعي	مشروع تطوير الريف المصري يساهم في الاندماج الاجتماعي لسكان القرية	122	39,2
		يحقق مشروع تطوير الريف المصري الأمان الاجتماعي للفقراء	57	18,3
		يهتم مشروع تطوير الريف المصري بالتعلم المستمر لأبناء القرية	98	31,5
		يساهم مشروع تطوير الريف المصري بالاهتمام بتحسين الخدمات الصحية	34	11
٢-	المؤشر الاقتصادي	يوفر مشروع تطوير الريف زيادة الأنشطة الاقتصادية في القرية	97	31,1
		تنعكس مشروعات التنمية الريفية على زيادة الدخل السنوي لأبناء القرية	88	28,2
		يساهم مشروع تطوير الريف المصري في تقليل معدل البطالة	79	25,4
		يساهم مشروع تطوير الريف المصري في زيادة فرص العمل لشباب القرية	47	15,3
٣-	المؤشر العمراني	يساهم مشروع تطوير الريف في وقف البناء على الأراضي الزراعية	45	14,4
		يساهم مشروع تطوير الريف في تحسين	115	37

م	المحددات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الريفية	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
		شبكات الطرق والنقل		
		يساهم مشروع الريف في تطوير المساكن لكي تلائم أهالي القرية	90	29
		تساهم مشروعات التنمية في توافر الخدمات وسهولة الحصول عليها	61	19,7
٤-	المؤشر البيئي	يساهم مشروع تطوير الريف في تحسين شبكات الصرف الصحي لخدمة البيئة	88	28,2
		تساهم مشروعات التطوير في إدارة الموارد البيئية والحفاظ عليها	97	31,1
		تساهم مشروعات التطوير في ترشيد استهلاك المياه	105	33,7
		تساهم مشروعات التطوير في الاعتماد على الطاقة الشمسية	21	7

يتضح من الجدول السابق أن المحددات الاجتماعية للتنمية الريفية جاءت في خمسة مؤشرات الأول منها هو المؤشر الاجتماعي حيث جاء ترتيب عبارته كالتالي من وجهة نظر المبحوثين، مشروع تطوير الريف المصري يساهم في الاندماج الاجتماعي لسكان القرية بنسبة ٣٩ %، يليه، يهتم مشروع تطوير الريف المصري بالتعلم المستمر لأبناء القرية بنسبة ٣١ %، ثم يحقق مشروع تطوير الريف المصري الأمان الاجتماعي للفقراء بنسبة ١٨ %، وأخيرا يساهم مشروع تطوير الريف المصري بالاهتمام بتحسين الخدمات الصحية بنسبة ١١% ، بينما المؤشر الثاني وهو المؤشر الاقتصادي جاءت عباراته، يوفر مشروع تطوير الريف زيادة الأنشطة الاقتصادية في القرية بنسبة ٣١%، يليها تنعكس مشروعات التنمية الريفية على زيادة الدخل السنوي لأبناء القرية بنسبة

٢٨ %، ثم يساهم مشروع تطوير الريف المصري في تقليل معدل البطالة بنسبة ١٥%، يليه المؤشر العمراني وعباراته، يساهم مشروع تطوير الريف في تحسين شبكات الطرق والنقل بنسبة ٣٧ %، ثم يساهم مشروع الريف في تطوير المساكن لكى تلائم أهالي القرية بنسبة ٢٩ %، يليه يساهم مشروع تطوير الريف في وقف البناء على الأراضي الزراعية بنسبة ١٤ %، وأخيراً المؤشر البيئي وعباراته، تساهم مشروعات التطوير في ترشيد استهلاك المياه بنسبة ٣٣ %، يليها تساهم مشروعات التطوير في إدارة الموارد البيئية والحفاظ عليها بنسبة ٣١ %، ثم يساهم مشروع تطوير الريف في تحسين شبكات الصرف الصحي لخدمة البيئة بنسبة ٢٨ %، وأخيراً تساهم مشروعات التطوير في الاعتماد على الطاقة الشمسية بنسبة ٧ % ، وترى الباحثة أن تلك المحددات الاجتماعية التي ذكرها المبحوثين تعكس أهمية مشروع تطوير الريف المصري من وجهة نظرهم لأنه سوف ينعكس بصورة إيجابية على قريتهم في كافة المجالات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي هم يؤيدون ويقفون جنباً إلى جنب مع الحكومة في تنفيذ هذا المشروع.

ب- المحددات الثقافية:

جدول رقم (٤)

يوضح المحددات الثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية

م	المحددات الثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
١-	الانفتاح الثقافي على مشروعات التنمية	منخفض	120	38,6
		متوسط	117	37,6
		مرتفع	74	23,8
٢-	مستوى الانتماء للمجتمع	منخفض	34	10,9
		متوسط	160	51,4
		مرتفع	117	37,6

م	المحددات الثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية	الفئات	ن = ٣١١	
			التكرار	النسبة المئوية
٣-	درجة قيادية الرأي	منخفضة	63	20,3
		متوسطة	131	42,1
		مرتفعة	117	37,6
٤-	المشاركة الثقافية وحضور الفاعليات	أشارك بدرجة منخفضة	126	40,5
		أشارك بدرجة متوسطة	158	50,8
		أشارك بدرجة مرتفعة	27	8,7
٥-	الاتجاه نحو التحديث والعصرية	أشجع على تحديث وتطوير القرية بدرجة منخفضة	28	9
		أشجع على تحديث وتطوير القرية بدرجة متوسطة	168	54
		أشجع على تحديث وتطوير القرية بدرجة مرتفعة	115	37

يتضح من الجدول السابق أن المحددات الثقافية الخاصة بالتنمية الريفية حيث جاء في الترتيب الأول الاتجاه نحو التحديث والعصرية للقرية والتشجيع على تنفيذه بنسبة ٥٤ %، ثم مستوى الولاء والانتماء للمجتمع بنسبة ٥١ %، يليه المشاركة الثقافية وحضور الفاعليات بنسبة ٥٠ %، ثم الانفتاح على مشروعات التنمية بنسبة ٣٨ %، وأخيرا درجة قيادية الرأي ٣٧ %، وتشير الباحثة في هذا الصدد إلى أنه يوجد وعى لدى جزء كبير من أفراد العينة خاصة الذين ينحصر سنهم في الفئة العمرية أقل من ٦٠ سنة، حول أهمية مشروعات تنمية الريف المصري وأنهم يؤيدون ويساندون الحكومة في تنفيذ تلك المشروعات لأنها ستعود بالنفع على القرية وعلى أبنائها في كافة المجالات والأنشطة، بينما يوجد قصور في الجانب الثقافي والوعى المرتبط بعملية التنمية لدى البعض الآخر خاصة من كبار السن فوق ٦٥ سنة، وذلك لعدم إيمانهم بجدوى التغيير، وأنه يجب المحافظة على سمات وخصائص القرية المصرية من حيث الشكل والمظهر للمباني وكذا القيم والعادات

والتقاليد التي طالما توارثت عبر أجيال عديدة، وأنها سوف تندثر وتمحى ضمن أحداث التغيير والتطوير، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه نتائج دراسة عبد الرحيم وآخرون ٢٠١٨.

ب- النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني: ما معوقات التنمية الريفية بقرية الأصلاب والتي ترجع للمحددات الاجتماعية والثقافية؟

جدول رقم (٥)

يوضح معوقات التنمية الريفية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	معوقات التنمية الريفية	موافق تماما	موافق إلى حد ما	لا أوافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
١	انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة لمعظم سكان القرية	198	103	5	805	23.68	2.23	٥
٢	ارتفاع معدلات الفقر بين معظم الأسر	162	76	0	638	18.76	2.12	٤
٣	انتشار البطالة وقلة فرص العمل بين شباب القرية	212	102	25	865	25.44	2.38	٩
٤	هجرة معظم الشباب خارج القرية للبحث عن فرص العمل	195	115	29	847	24.91	2.78	١١
٥	ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية	170	77	25	689	20.26	1.71	٢
٦	انخفاض المستوى التعليمي لأبناء القرية	140	79	19	597	17.56	2.06	٣م

م	معوقات التنمية الريفية	موافق تماما	موافق إلى حد ما	لا أوافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
٧	التمسك بالعادات والتقاليد التي ترفض ثقافة التغيير	272	117	19	1069	31.44	2.37	٨
٨	انتشار السلوكيات غير السوية بين بعض الشباب	205	117	18	867	25.50	2.31	٧
٩	زيادة عدد الطلاب وتكدسهم في فصول المدارس	232	83	24	886	26.05	2.06	٣
١٠	انخفاض مستوى الوعي بين أهالي القرية والخاص بمشروعات التنمية	228	103	21	911	26.73	2.30	٦
١١	انتشار القمامة والمخلفات بشكل كبير في إنحاء القرية	154	80	4	626	18.41	0.61	١
١٢	انخفاض سعر المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات	163	96	13	694	20.41	2.69	١٠
١٣	عدم توافر الرعاية الصحية والأدوية في القرية	198	103	5	805	23.68	2.23	٥م
١٤	ارتفاع نسبة البناء على الأراضي الزراعية بالقرية	162	76	0	638	18.76	2.12	٤م
١٥	عدم وجود محطة صرف صحي بالقرية يساهم في تلوث مياه الترعة	170	77	25	689	20.26	1.71	٢م
١٦	ارتفاع معدلات الفقر بين معظم الأسر	162	76	0	638	18.76	2.12	٤م

يتضح من الجدول السابق أن هناك مجموعة من المعوقات التي تعوق مشروعات تنمية الريف المصري من وجهة نظر عينة الدراسة حيث تنوعت وتعددت ما بين معوقات اجتماعية وثقافية واقتصادية وصحية وتعليمية، حيث جاء في الترتيب الأول انتشار القمامة والمخلفات بشكل كبير في أنحاء القرية، يليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، ثم انخفاض المستوى التعليمي لأبناء القرية، ثم عدم وجود محطة صرف صحى بالقرية يساهم في تلوث مياه الترعة، ويليه ارتفاع معدلات الفقر بين معظم الأسر، وارتفاع معدلات الفقر بين معظم الأسر، ثم انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة لمعظم سكان القرية، انخفاض مستوى الوعى بين أهالي القرية والخاص بمشروعات التنمية، ويليه انتشار السلوكيات غير السوية بين بعض الشباب، التمسك بالعادات والتقاليد التي ترفض ثقافة التغيير، وكذلك انتشار البطالة وقلة فرص العمل بين شباب القرية، ثم انخفاض سعر المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات وأخيراً هجرة معظم الشباب خارج القرية للبحث عن فرص العمل، وتشير الباحثة إلى أن تلك المعوقات ترجع إلى عدة عوامل منها انخفاض مستوى الوعي المرتبط بقضايا التنمية لدى الغالبية العظمى من عينة الدراسة فضلاً عن عدم الاهتمام بتنمية القرى الريفية في الفترات الزمنية السابقة، قبل تولى القيادة السياسية الراهنة والدعوة إلى مبادرة تنمية الريف المصري، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة كلا من الخولى ٢٠٠٥، وأزدين ٢٠٢١، حيث أشارتا إلى ضرورة تبنى سياسة الحكم الرشيد أثناء تنفيذ مشروعات التطوير والتحديث بالمناطق الريفية.

ت- **النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث: ما العلاقة بين المحددات الاجتماعية والثقافية والمعوقات الخاصة بالتنمية الريفية بقرية الأصلاب؟** حيث تم الاعتماد على الوسط الفرضي والبالغ (٣) وذلك لمقارنة نتائج الوسط الحسابي للاستجابات عينة الدراسة الحالية:

جدول رقم (٦)

الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والوزن المئوي لاستجابات أفراد العينة حول المحددات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الريفية

المحددات	تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
المؤشر الاجتماعي	١	٣.٣٦	2.25	%77	الخامسة
	٢	٣.٢٠	2.30	%75	السابعة
	٣	٤.٧٠	2.10	%86	الأولى
المؤشر الاقتصادي	١	٣.١٠	2.50	%72	التاسعة
	٢	٤.٤٠	2.15	%81	الثالثة
	٣	٣.٣٠	2.65	% 74	الثامنة
المؤشر العمراني	١	٣.٣٥	2.80	% 70	العاشرة
	٢	٤.٤٥	2.25	% 82	الثانية
	٣	٤.٠٠	2.35	% 80	الرابعة
المؤشر البيئي	١	٣.٧٥	2.42	% 75	السابعة م
	٢	٣.٨٠	2.45	% 77	الخامسة م
	٣	٣.٥٠	2.65	% 75	السابعة م
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**3.77**	**2.49**	**%76**	**السادسة**

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي الموزون العام للمحددات الاجتماعية للتنمية الريفية بلغ (٣.٧٧) وبانحراف معياري قدره (٢.٤٩) ووزن مئوي بلغ (٧٦%) إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (٣)، وهذا يشير إلى أن المحددات الاجتماعية للتنمية الريفية ومؤشراتها كانت واضحة لأفراد عينة الدراسة بنسبة اتفاق (٧٦%) وفقاً لوجهة نظرهم وهذا يدل على أهمية تنمية المجتمعات الريفية وضرورة تحديثها، حيث أن مراعاة هذه الأبعاد والمؤشرات في خطط التطوير والتحديث للريف المصري سوف يضمن المشاركة الفعالة من جانب أفراد المجتمع في تنفيذ ونجاح تلك الخطط والبرامج والمشروعات المرتبطة بالتنمية الريفية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة كلا من مانع (٢٠١٦) ومحمد (٢٠٢٠)، وكوتس (٢٠٢١)

والتـي أكـدت علـى ضـرورة المشـاركة الشـعبية مـن خـلال تفعيـل دور المؤسسـات الاجتماعيـة والثقافيـة وتنسيق البرامج التنمويـة والثقافيـة بين الأهـالي والحكومـة، ودعم ورعاية الشباب واستقلال طاقاتهم لتحقيق الاستقرار، والاهتمام بمشاركة المرأة في التنمية الريفية.

جدول رقم (٧)

الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والوزن المئوي لاستجابات أفراد العينة حول المحددات الثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية

المحددات الثقافية	تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الفقرة حسب الأهمية
الانفتاح الثقافي على مشروعات التنمية	١	4.05	2.31	%81	الثالثة
	٢	3.60	2.75	%72	العاشرة
	٣	3.90	2.58	%78	السادسة
مستوى الانتماء للمجتمع	١	3.87	2.70	%77	السابعة م
	٢	4.00	2.40	%80	الرابعة
	٣	3.78	2.53	%75	التاسعة م
درجة قيادية الرأي	١	4.1	2.32	%83	الثانية
	٢	3.90	2.33	%77	السابعة
	٣	3.60	2.55	%72	العاشرة م
المشاركة الثقافية وحضور الفاعليات	١	3.87	2.71	%76	الثامنة
	٢	4.2	2.32	%81	الثالثة م
	٣	4.00	2.39	%79	الخامسة
الاتجاه نحو التحديث والعصرية	١	3.75	2.90	%75	التاسعة
	٢	4.7	2.22	%93	الأولى
	٣	3.90	2.37	%77	

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي الموزون العام للمحددات الثقافية للتنمية الريفية بلغ (٣.٩٠) وبانحراف معياري قدره (٢.٣٧) ووزن مئوي بلغ (٧٧%) إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (٣) وهذا يشير إلى أن المحددات الثقافية كما عبر عنها أرباب الأسر بقرية الأصلاب محل الدراسة الميدانية وقد تعزى إلى متغير اختلاف الثقافة والقيم والعادات والتقاليد الخاصة بأفراد عينة الدراسة أي أن المحددات الثقافية الخاصة بالتنمية الريفية ومدى تقبل عينة الدراسة لمشروعات التنمية الريفية، حيث تبين اختلاف ثقافة الأفراد في القرية عن بعضهم البعض فنهاك من يعارض التطوير والتغيير وفقاً لأيمانهم ومعتقداتهم (بأن من فات قديمه تاه)، وهناك من يرى حتمية التطوير والتغيير لكى تساير القرية حياة المدينة وتستفيد من مشروعات تطوير الريف المصري التي تتبناها الدولة في إطار مبادرة حياة كريمة، وهذا يتفق مع نتائج كلا من دراسة الخولى (٢٠٠٥) والحبيس (٢٠١٢) حيث أكدت على تباين واختلاف وجهات النظر بين سكان المناطق الريفية حول مدى أهمية تطوير القرى الريفية، كما أن تنمية الريف تعليمياً كان ذات اثر فعال لما له من آثار إيجابية على سكان القرى الريفية ويساهم في المشاركة بفاعلية في كافة مشروعات التطوير والتحديث التي تتبناه الدولة.

جدول رقم (٨)

ترتيب الأهمية النسبية من وجهة نظر عينة الدراسة

لمحددات التنمية الريفية ومعوقاتها وفقاً للوسط الحسابي

المتغيرات	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الأهمية النسبية
المحددات الاجتماعية للتنمية الريفية	4.11	2.44	% 30.45	الأول
المحددات الثقافية للتنمية الريفية	3.77	2.54	%38.58	الثالث
معوقات التنمية الريفية	3.85	2.48	%35.25	الثاني

ويتضح من الجدول ترتيب الأهمية النسبية من وجهة نظر العينة من أفراد القرية حيث جاءت المحددات الاجتماعية للتنمية الريفية ومؤشراتها وفقاً للوسط الحسابي في الترتيب الأول، بينما المؤشرات المرتبطة بمعوقات التنمية الريفية في الترتيب الثاني، كما جاءت المحددات الثقافية للتنمية الريفية في الترتيب الثالث، وهذا يشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بين كل من المحددات الاجتماعية والثقافية ومجموعة من المعوقات التي تعوق برامج ومشروعات تنمية وتطوير الريف المصري من وجهة نظر أرباب الأسر بقرية الأصلاب بمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة، حيث أشارت النتائج إلى أنه من أسباب معوقات التنمية الريفية وجود حالة من الانقسام بين قاطني القرى الريفية حول التنمية والتحديث نتيجة تمسك البعض منهم بضرورة الحفاظ على تراث القرية كما تركها الأباء والأجداد ورفض التغيير، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة الحبيس ٢٠١٢، والصلاحي ٢٠١٣، والتي أشارتا إلى انه لا يجوز أن تقتصر عملية التنمية الريفية على النمو الاقتصادي فقط، ذلك لأنه ما لم يتم تغيير البناء الاجتماعي القائم، ومنظومة القيم فإن التنمية تعتبر عملية فاشلة، والتنمية كجهد واع موجه لتحسين معيشة الإنسان وظروفه حاضراً ومستقبلاً وبالتالي يجب أن تشمل عملية تنمية الريف المصري كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

تفسير النتائج ومناقشتها: أشارت نتائج البحث إلى ما يلي:

- أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يقع سنهم في الفئة العمرية أكثر من ٦٠سنة.
- كما أن متوسط عدد أبناء الأسرة أقل من ٣ أبناء لدى معظم عينة الدراسة.
- أوضحت النتائج انخفاض مستوى المعيشة لدى بعض أفراد الأسر بالقرية نتيجة التدني في مستوى الدخل وهو يعتبر أحد معوقات التنمية الريفية
- كما أشارت النتائج إلى تعدد وتنوع المهن الأخرى بالقرية بجوار مهنة الزراعة وذلك أملاً في زيادة الدخل المتدني لدى بعض أفراد العينة.

- كما أوضحت النتائج إلى أن المحددات الاجتماعية الخاصة بالتنمية الريفية تتضمن مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والتي يجب أن توفرها برامج ومشروعات تنمية الريف المصري.
- كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن هناك مجموعة من المحددات الثقافية للتنمية الريفية ومؤشراتها هي الانفتاح الثقافي على مشروعات التنمية، والولاء للمجتمع ودرجة قيادية الرأي، والمشاركة الثقافية في الفاعليات، والاتجاه نحو التحديث والعصرية والتي يجب أن تضمنها أيضا برامج تنمية الريف المصري.
- كما أكدت النتائج أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الريفية منها انخفاض مستوى وعى الأهالي بأهمية التنمية الريفية وآثارها الإيجابي على القرى الريفية وأبنائها.
- أشارت إلى أن عمليات تنمية المجتمعات الريفية يجب أن تشمل كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وكذلك منظومة القيم لكي تتحقق تلك الأهداف الخاصة بالتنمية الريفية والتطوير المنشود.
- أكدت نتائج الدراسة على أن المحددات الاجتماعية للتنمية الريفية تتمثل في عدة مؤشرات (اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية) وكذا المحددات الثقافية (القيم والعادات والتقاليد والثقافة) بعضها يتوافر في قرية الأصلاب محل الدراسة وبعدها لا يتوافر ويأمل المشاركون من عينة الدراسة في تحقيقها خلال عمليات تطوير وتنمية الريف المصري الراهنة.

توصيات البحث:

١- ضرورة إعادة تخطيط القرية، من شبكات الطرق والخدمات والمرافق والمساحات الخضراء والمفتوحة والتوسعات المستقبلية، بما يتلافى مشكلاتها الحالية ويجعلها قادرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية، لأمر الذي يستوجب أن يحدد المخطط الجديد للقرية قواعد لتنظيم البناء بها.

٢- ضرورة توفير المسكن الريفي المناسب من خلال توفير التصميم المناسب الذي يراعي الشروط البيئية الأساسية وكذلك العلاقات بين عناصر المسكن المختلفة وخاصة موقع الحظيرة بالنسبة لباقي العناصر.

٣- ضرورة إنشاء جهاز لتنظيم البناء بالقرية ويتبع الوحدة المحلية بها، ويختص بمراقبة أعمال البناء بالقرية ومنح تراخيص البناء في ضوء المخطط العام للقرية وتوفير الشروط الأساسية الواجب توافرها في المسكن، كما يختص الجهاز بتوفير التصميمات المعمارية وتقديم المعونة الفنية للمواطنين الراغبين في ذلك.

٤- إنشاء جهاز للتنمية العمرانية للقرية بهدف تشجيع المواطنين على إجراء عمليات الإحلال والتجديد لمساكنهم من خلال تقديم القروض الميسرة.

٥- التركيز على تنشيط الدور الهام للمشاركة الشعبية في التنمية العمرانية للريف المصري، وذلك من خلال تشجيع دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والمدارس ومراكز الشباب.

٦- العمل على نشر الوعي الثقافي بين المواطنين في الريف المصري بأهمية برامج وأنشطة مشروع تطوير الريف المصري ضمن مبادرة حياة كريمة لتحفيز السكان على المشاركة المجتمعية في كافة برامج وأنشطة التنمية الريفية.

٧- الاهتمام بتوفير كافة البرامج والأنشطة التي تساهم في تنمية التفكير الإبداعي لدى شباب القرى الريفية ومحاربة البطالة وتوفير فرص العمل لمحاربة الهجرة من الريف للمدن وكذا الهجرة غير الشرعية.

٨- تنفيذ البرامج والمشروعات التي تساهم في تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان في الريف المصري كأحد أبرز معوقات التنمية الريفية.

المراجع

- إبراهيم، محمد عباس (٢٠٠٩): **الثقافة والشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- إبراهيم، محمد عبد الباقي (١٩٩٥): **التنمية السلبية للقرية المصرية**، بحث منشور في مؤتمر تنمية البيئة الريفية، كلية الآداب جامعة عين شمس.
- إبراهيم العيسوي (٢٠٢٠)، **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق.
- البنك **الدولي – التنمية الريفية – ورقة عمل قطاعية إعداد مجموعة من خبراء البنك**، دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري ٢٠٠٠، ص ٣.
- التابعي، كمال، (٢٠٠١)، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- التومي، خالد عبد القادر (٢٠١٩)، **الثقافة وبناء المجتمعات**، طرابلس، دار الزهراء.
- الجوهري، عبد الهادي (٢٠٠٠): **قضايا التنمية الريفية المعاصرة**، ط٢، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة.
- الجوهري، محمد وآخرون (١٩٧٤)، **ميادين علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤
- الحبيس، محمود عبد الله محمد (٢٠١٢): **العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية بمحافظة عجلون**، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد ٨، العدد ١.
- الحكيم، زكريا فودة (١٩٩٩): **دراسات في المجتمع المصري المعاصر**، دار المعارف، القاهرة.
- الحناوي، حمدي عبده (٢٠٠٠): الحضر **والريف والتنمية العمرانية**، مؤتمر "مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة" وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة.
- الخولي، أحمد عثمان (٢٠٠٥): **التحولات في الرؤى الشعبية والعادات والمعتقدات، إطار لتنمية المستقرات الريفية الفقيرة في مصر، بحث منشور في مؤتمر الترابط بين الريف والحضر**، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، من ١٥– ١٨ ديسمبر.
- السمالوطى، نبيل (٢٠١٢)، **نقد علم الاجتماع في مصر (التبعية التاريخية والحاجة إلى التوطين)**، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر العدد ٢٤.

- السيد عبد العاطي السيد وآخرون (٢٠٠٢)، **التغير ودراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الشبيب، حصة عبد الله (١٩٩٢): **المحددات الاجتماعية المؤثرة في أداء القيادات النسوية السعودية العاملة في قطاع التعليم العام في مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
- الصلاحي، فؤاد. (٢٠١٣): دور **الثقافة في التنمية**. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة صنعاء –كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٣٤،ع١.
- الطيب، هاشمي (٢٠٢٠): **مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي**، اليازورى للنشر، الجزائر.
- بخاري، عبلة عبد الحميد (٢٠١٨)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، دار وائل، بيروت.
- جاسم، متعب مناف (٢٠١٩): **الثقافة والبناء الاجتماعي والشخصية في ضوء عوامل التحريك والتركيد السلوكية**، جامعة بغداد.
- جلبي، على عبد الرازق (٢٠١٦) علم الاجتماع والتنمية المستدامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٨) **إشكالية الثقافة والمثقف**، دار قباء الحديثة، القاهرة.
- حسن، سمير إبراهيم (٢٠٠٧): **الثقافة والمجتمع**، دمشق، دار الفكر.
- عبد الرحيم، أشرف أبو العيون وآخرون (٢٠١٨): **المنهج المُقترح لتطوير البيئة العمرانية للقرية المصرية في ضوء الدروس المستفادة من التجارب العالمية، Minia Journal of Engineering & Technology (MJET), Vol. 37, No2**
- عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٩٠)، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- غسان، زكي بدر (١٩٨٧)، **مقدمة في علم الاجتماع**، مكتبة رأفت جامعة عين شمس، القاهرة.
- غنيم، محمد عثمان (٢٠١١): **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، ط٤، دار صفاء للنشر، عمان.

- غيث، عاطف (١٩٦٢)، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، ط١،١٩٦٢.
- قشوع، منال محمد، ٢٠٠٩، **استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية**– دراسة حالة منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
- مانع، عمار (٢٠١٦): **دور الجامعة في تنمية المجتمع الريفي: دراسة في تأثير العلوم الاجتماعية على المجتمع الريفي**، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم، موريتانيا.
- مجاهد، جلال حسن & مطر، حازم محمد (٢٠١٩): **استراتيجيات التخطيط التنموي الريفي**، دار صفاء للنشر، عمان.
- محمد، أحمد إدريس (٢٠٢٠): **دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الريفية بالتطبيق على مزارعي ريفي شمال المتمة**، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات التنموية، جامعة شندى، السودان.
- محمد، أحمد إدريس أحمد (٢٠٢٠): **دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الريفية**، بالتطبيق على مزارعي ريفي شمال المتمة، بحث منشور في كلية الدراسات التنموية، جامعة شندى.
- محمود عودة، (٢٠١٠)، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- مدكور، إبراهيم (٢٠٠٥)، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- منظمة الإسكوا، **" التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب."**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، نيويورك :الأمم المتحدة،1998 .
- ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة :محمود حسني ومحمود حامد محمود**، دار المريخ للنشر، الرياض،2006 ، ص44 .
- هلال، أحمد محمد، (٢٠٢٠): **تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية في قري محافظة أسيوط**. بحث دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة أسيوط.
- هلال، ضحى (٢٠١٨): **دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة جانب التنمية السياسية**، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسة، القاهرة.

- Ignatius A. Madu, (2017): The Underlying Factors of Rural Development Patterns in the Nsukka Region of “Southeastern Nigeria", Journal of Rural and Community Development.

- Holroyd, C., & Coates, K (2021). Rural Vietnam in transition: Widening gaps in an age of rural decline. The Journal of Rural and Community Development, 16(1), 157–176.

-Aizuddin Md Rami (2021): Assessing the Challenges of Local Leaders in Rural Community Development: A Qualitative Study in Malaysia, SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES, 29 (S1): 1 - 18.

-UNISCO, FAO: Education pour le development rural; Ibid; 2018, P21.

- OECD, Fan and Saurkar 2006, Nestorova and Olofinbiyi 2010, Stads end Beintema2009, Word Bank 2012.

- Mselhy, F. (2004). Rural Geography and Urbanization from a Development Perspective. Egypt: The Anglo-Egyptian Bookshop.

- World Development Indicators, the World Bank http://data. worldbank. org/country/syrian-arab-republic, 2020.

- Sargent, Frederic (2017): Human Development Report, United Nations Development Programme, New York.

- Chamber, R. (2019): Enabling poor rural people to overcome poverty in Egypt, The International Fund for Agricultural Development (IFAD), October,

- Luxemburg, R. (2002) The price of freedom. Berlin: Jorn Schutrumpf

ملاحق البحث

استمارة استبيان بعنوان

المحددات الاجتماعية والثقافية للتنمية الريفية

أولاً: البيانات الخاصة بخصائص عينة البحث:

م	المتغير	الفئات	الاستجابة
1-	السن	أقل من ٤٥ سنة	
		من ٤٥ – ٦٠ سنة	
		أكثر من ٦٠ سنة	
2-	النوع	ذكر	
		أنثى	
3-	عدد أبناء الأسرة	أقل من ٣ أبناء	
		من (٣- ٥) أبناء	
		أكثر من ٥ أبناء	
4-	المهنة	عامل زراعي	
		موظف حكومة	
		عمل خاص	
		عمل خاص وزراعة	
		موظف حكومة وزراعة	
5-	الدخل الشهري	أقل من ٣٠٠٠	
		من ٣٠٠٠ – ٦٠٠٠	
		أكثر من ٦٠٠٠	
6-	مستوى تعليم المبحوث	أمي	
		يقرأ ويكتب	
		تعليم أساسي	
		تعليم ثانوي / فني	
		تعليم جامعي	
		دراسات عليا	
7-	مستوى تعليم الأبناء	منخفض	
		متوسط	
		مرتفع	
8-	حيازة الأجهزة المنزلية	لا يوجد أجهزة	
		يوجد بعض الأجهزة	
		توجد جميع الأجهزة	

م	المتغير	الفئات	الاستجابة
9-	حالة المسكن	منخفض	
		متوسط	
		مرتفع	
10-	نوع المسكن	ملك خاص	
		ملك مشترك	
		إيجار	
11-	عدد طوابق المنزل	أقل من طابقين	
		من ٢- ٣ طوابق	
		أكثر من ٣ طوابق	
12-	عدد غرف المنزل	أقل من ٣ غرف	
		من ٣- ٤ غرف	
		أكثر من ٤ غرف	
13-	نوع سقف المنزل	معرش	
		خشب	
		خرسانة	
14-	مصدر مياه الشرب	طلمبة خاصة بالقرية	
		طلمبة خاصة بالمنزل	
		شبكة مياه منزلية	
15-	نوع دورة المياه	قاعدة بلدى فقط	
		قاعدة إفرنجى فقط	
		قاعدة إفرنجى وبانيو	
16-	نوعية المفروشات	حصيرة	
		كليم	
		سجاد	
17-	نوعية أثاث المسكن	تقليدى	
		حديث إلى حد ما	
		حديث	
18-	حيازة الأراضي الزراعية	ليس لدية أرض زراعية	
		مستأجر للأرض الزراعية	
		لدية أرض زراعية خاصة	

ثانياً: ما المحددات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الريفية من وجهة نظرك؟

م	المحددات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الريفية	الفئات	الاستجابة
١-	**المؤشر الاجتماعي**	مشروع تطوير الريف المصري يساهم في الاندماج الاجتماعي لسكان القرية	
		يحقق مشروع تطوير الريف المصري الأمان الاجتماعي للفقراء	
		يهتم مشروع تطوير الريف المصري بالتعلم المستمر لأبناء القرية	
		يساهم مشروع تطوير الريف المصري بالاهتمام بتحسين الخدمات الصحية	
٢-	**المؤشر الاقتصادي**	يوفر مشروع تطوير الريف زيادة الأنشطة الاقتصادية في القرية	
		تنعكس مشروعات التنمية الريفية على زيادة الدخل السنوي لأبناء القرية	
		يساهم مشروع تطوير الريف المصري في تقليل معدل البطالة	
		يساهم مشروع تطوير الريف المصري في زيادة فرص العمل لشباب القرية	
٣-	**المؤشر العمراني**	يساهم مشروع تطوير الريف في وقف البناء على الأراضي الزراعية	
		يساهم مشروع تطوير الريف في تحسين شبكات الطرق والنقل	
		يساهم مشروع الريف في تطوير المساكن لكي تلائم أهالي القرية	
		تساهم مشروعات التنمية في توافر الخدمات وسهولة الحصول عليها	
٤-	**المؤشر البيئي**	يساهم مشروع تطوير الريف في تحسين شبكات الصرف الصحي لخدمة البيئة	
		تساهم مشروعات التطوير في إدارة الموارد البيئية والحفاظ عليها	
		تساهم مشروعات التطوير في ترشيد استهلاك المياه	
		تساهم مشروعات التطوير في الاعتماد على الطاقة الشمسية	

ثالثاً: ما المحددات الثقافية الخاصة بالتنمية الريفية من وجهة نظرك؟

م	المحددات الثقافية المرتبطة بالتنمية الريفية	الفئات	الاستجابة
١-	الانفتاح الثقافي على مشروعات التنمية	منخفض	
		متوسط	
		مرتفع	
٢-	مستوى الانتماء للمجتمع	منخفض	
		متوسط	
		مرتفع	
٣-	درجة قيادية الرأي	منخفضة	
		متوسطة	
		مرتفعة	
٤-	المشاركة الثقافية وحضور الفاعليات	أشارك بدرجة منخفضة	
		أشارك بدرجة متوسطة	
		أشارك بدرجة مرتفعة	
٥-	الاتجاه نحو التحديث والعصرية	أشجع على تحديث وتطوير القرية بدرجة منخفضة	
		أشجع على تحديث وتطوير القرية بدرجة متوسطة	
		أشجع على تحديث وتطوير القرية بدرجة مرتفعة	

رابعاً: ما معوقات التنمية الريفية من وجهة نظرك؟

م	معوقات التنمية الريفية	موافق تماما	موافق إلى حد ما	لا أوافق
١	انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة لمعظم سكان القرية			
٢	ارتفاع معدلات الفقر بين معظم الأسر			
٣	انتشار البطالة وقلة فرص العمل بين شباب القرية			
٤	هجرة معظم الشباب خارج القرية للبحث عن فرص العمل			
٥	ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية			
٦	انخفاض المستوى التعليمي لأبناء القرية			
٧	التمسك بالعادات والتقاليد التي ترفض ثقافة التغيير			
٨	انتشار السلوكيات غير السوية بين بعض الشباب			
٩	زيادة عدد الطلاب وتكدسهم في فصول المدارس			
١٠	انخفاض مستوى الوعي بين أهالي القرية والخاص بمشروعات التنمية			
١١	انتشار القمامة والمخلفات بشكل كبير في إنحاء القرية			
١٢	انخفاض سعر المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات			
١٣	عدم توافر الرعاية الصحية والأدوية في القرية			
١٤	ارتفاع نسبة البناء على الأراضي الزراعية بالقرية			
١٥	عدم وجود محطة صرف صحي بالقرية يساهم في تلوث مياه الترعة			
١٦	ارتفاع معدلات الفقر بين معظم الأسر			